



الموضوع

أثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية دراسة حالة البنوك التجارية بولاية بسكرة

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

الأستاذ المشرف:

إعداد الطلبة

د/ بن عيشي عمار

■ وشن رزيقة

[/http://www.univ-biskra.dz](http://www.univ-biskra.dz)

السنة الجامعية: 2016-2017

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين
إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي
إلى كل صديقاتي وأصدقائي وزملاء الدراسة
وإلى روح ابنة عمي الطاهرة في مرقدها الأخير

رحمها الله.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فالحمد لله أوله و آخره
لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني
إلى الأستاذ المشرف الدكتور: بن عيشي عمار، الذي لم يبخل عليّ
بإرشاداته و توجيهاته و نصائحه، و كذا حرصه الدائم على إتمام هذا
العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير إلى كل معلمي و
أساتذتي في جميع مراحل الدراسة من الابتدائي إلى الجامعة.
ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني لإتمام هذا العمل من قريب أو
من بعيد.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام التحليل المالي وخاصة النسب المالية في خدمة القرار الائتماني وبالتالي التقليل من مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية بولاية بسكرة، ولمعالجة ذلك اعتمدنا على البيانات المُجمَّعة من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على العينة المختارة في البنوك محل الدراسة والمُكونة من 36 فردًا.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن البنوك المبحوثة تستخدم أدوات التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية.

- أن البنوك محل الدراسة تستخدم أدوات التحليل المالي للتقليل من المخاطر الائتمانية.

وقد أوصت الدراسة بـ: ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان على استخدام التحليل المالي بكفاءة عبر التدريب والتأهيل المستمر وذلك لترشيد قراراتها الائتمانية باختيار الائتمان الأقل خطورة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، المخاطر الائتمانية، القوائم المالية.

Abstract

The purpose of this study is to determine the importance of using financial analysis, particularly the financial ratios to serve the credit decision, as a result we will underestimate the credit risks on the banks of Biskra state. So, to process this issue, we rely on the collecting data by using questionnaire with a chosen sample which composed by 36 person.

The study has come to some result as:

- the concerned banks use the financial analysis tools to rationalize the credit decisions.
- The concerned banks use the financial analysis tools to minimise the risks of credit.

The study has recommended to give more importance to the financial analysis by raise the employees capacities on this last, by training and the continual qualification, just for less credit risks.

Keywords: financial analysis, credit risks, financial statements

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ-ز	مقدمة
	الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
03	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و أهميته
06	المطلب الثاني: التطور التاريخي للتحليل المالي
07	المطلب الثالث: أهداف ومقومات التحليل المالي
08	المطلب الرابع: محددات و استعمالات التحليل المالي
10	المبحث الثاني: خطوات التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه
10	المطلب الأول: خطوات التحليل المالي
11	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
13	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
15	المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي
17	المبحث الثالث: وظائف، معايير، أدوات و أساليب التحليل المالي
17	المطلب الأول: وظائف التحليل المالي
18	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

19	المطلب الثالث: مصادر المعلومات
20	المطلب الرابع: أدوات و أساليب التحليل المالي
27	المبحث الرابع: بيانات، مجالات و أبعاد التحليل المالي
27	المطلب الأول: البيانات المحاسبية المستعملة في التحليل المالي
32	المطلب الثاني: تحليل الميزانية
39	المطلب الثالث: تحليل حسابات النتائج
44	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية
46	تمهيد
47	المبحث الأول: ماهية المخاطرة
47	المطلب الأول: نشأة و تطور الخطر في البيئة المصرفية
48	المطلب الثاني: مفهوم المخاطرة
49	المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية
53	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك
53	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر و أهدافها
54	المطلب الثاني: مراحل، أساليب و أدوار إدارة المخاطر
55	المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر
56	المطلب الرابع: الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية
59	المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية
59	المطلب الأول: مفهوم و نشأة و تطور الائتمان المصرفي
62	المطلب الثاني: طبيعة المخاطر الائتمانية
64	المطلب الثالث: أقسام وصور المخاطر الائتمانية و أسباب نشوبها و نتائجها
67	المطلب الرابع: إدارة المخاطر الائتمانية
69	المطلب الخامس: تفسير المخاطر الائتمانية و إدارة القروض المتعثرة
75	المبحث الرابع: تحليل الائتمان
75	المطلب الأول: أهمية التحليل الائتماني و دوره في اتخاذ القرار الائتماني
78	المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي في البنوك

79	المطلب الثالث: المؤشرات المستخدمة في منح الائتمان
86	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث:دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة
88	تمهيد
89	المبحث الأول: المدخل الإجرائي للدراسة
89	المطلب الأول: أدوات جمع المعلومات
90	المطلب الثاني: الصدق والثبات
91	المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة
91	المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة
92	المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
92	المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة
96	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة
102	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
104	خلاصة الفصل الثالث
106	الخاتمة
109	قائمة المراجع
117	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية	32
02	كيفية إعداد الميزانية الوظيفية	33
03	نسب السيولة	37
04	نسب النشاط و معدلات الدوران	38
05	النسب الهيكلية	39
06	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	40
07	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	40
08	نسب ربحية المبيعات (الهوامش)	42
09	نسب المردودية	42
10	مقياس ليكرت الخماسي	90
11	نتائج ثبات ألفا كرونباخ	90
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	92
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	93
14	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	94
15	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	95
16	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	96
17	تحليل فقرات المحور الأول (استخدام التحليل المالي)	98
18	تحليل فقرات المحور الثاني (أثر التحليل المالي على قرار الائتمان)	100
19	نتائج اختبار الفرضيات	103

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	01
17	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	02
61	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	03
93	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس	04
94	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب العمر	05
95	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	06
96	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي	07
97	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة	08

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
117	نموذج ميزانية الأصول للسنة المالية	01
118	نموذج ميزانية الخصوم للسنة المالية	02
119	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	03
120	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	04
121	قائمة المحكمين	05
122	استمارة الاستبيان	06

مقدمة

مقدمة

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي وفي مختلف الميادين التنموية والاستثمارية، ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأكثر الفعاليات المصرفية في هذه الصناعة، بل من أكثر أدواتها حساسية حيث لا يتوقف تأثيرها على مستوى البنك فقط، إنما ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني، لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية.

وتعتبر البنوك التجارية عصب النظام المالي ومحركة عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة، من خلال عملها على وضع إدارة خاصة للعملية الائتمانية، وذلك بتقديم القروض مقابل ضمانات شخصية أو عينية، ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها بسبب هذه القروض الممنوحة - بالتحكم فيها أو تخفيض آثارها وقبول الودائع من الأفراد أو المؤسسات بصفة مؤقتة لتوظيفها أو حفظها، كما يقوم البنك بحل العديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل من خلال تمكين أصحاب الفائض المالي من ادخار على شكل ودائع وإعانة أصحاب العجز المالي بمنحهم قروض، ومراقبة حركة الأموال في البنك من خلال الدراسات التي تتعلق بتقديم قروض وقبول الودائع ومنح الائتمان وإتباع قرارات رشيدة.

ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشداً طبق التحليل المالي كتقنية جدّ هامة، يتمثل مفهومها البسيط في أنها عملية مستمرة لعلاج لمعالجة واستخدام البيانات المالية المتوفرة عن المؤسسات الاقتصادية، ومن ثم ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية يتم صياغتها في شكل مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث التي تحرك هذه المؤسسة، ولا تقتصر فقط على قراءة الأرقام التي تُظهرها البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عمّا وراء الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره كما ينبغي، وذلك لضرورته القصوى في التشخيص الائتماني السليم.

لقد حظيت عملية التحليل المالي باهتمام الكثير من المهتمين والدارسين كونها الوسيلة التي تضمن التأكد من أن الوضع المالي والنقدي للبنك مطمئن، ففوة الوضع المالي والنقدي للبنك تمكّنه من تنفيذ استراتيجيته ويضمن له دقة قراراته الائتمانية والوفاء بالتزاماته المالية تجاه كل الأطراف.

لقد تزايدت أهمية التحليل المالي باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض البنك المانح لها خسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده، خاصة إذا

مقدمة

لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسهيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المتعثر في السداد، فضلاً عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وتخفيض أرباحه وزيادة خسائره ، لذلك تعتبر البيانات المالية بالنسبة لمختلف المتعاملين مع القطاع المصرفي أساساً للتحليل الذي تُجرىه دوائر الائتمان لمعرفة حقيقة المركز المالي لطالب القرض، ولا تقتصر أهمية تلك البيانات بالنسبة للبنك فقط بل تعتبر ذات أهمية لجهات أخرى داخلية وخارجية، حيث أن البيانات المالية تهدف بشكل أساسي إلى تزويد هذه الفئات المختلفة بالمعلومات التي تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو الرقابية للتأكد من سلامة الوضع المالي.

ونتيجة لزيادة أهمية البيانات المالية زادت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات وتقييم الوضع المالي للبنك وأدائه خلال فترة معينة، وكذلك التنبؤ بالتعثر أو الفشل قبل وقوعه لحماية البنك من الخسائر.

تقوم البنوك التجارية العاملة بولاية بسكرة وكغيرها من البنوك بإتباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان، سواءً كانت هذه المعلومات شخصية كالسمعة التجارية، أو معلومات مالية من خلال قوائم مالية تُشكل أساساً للتحليل الذي تُجرىه دوائر الائتمان في البنوك لمعرفة نسب ومؤشرات معينة تستدل منها على حقيقة المركز المالي لطالب الائتمان، وعليه فإن التحليل المالي لا يقتصر دوره على جانب تقييم الأداء فقط، بل يتعدى ذلك إلى عدة جوانب، وبناءً على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول درجة اعتماد البنوك التجارية بالولاية على التحليل المالي لتجنب المخاطر الائتمانية والتقليل من حدتها عند حدوثها.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير استخدام التحليل المالي في المخاطر الائتمانية؟ وما واقع ذلك في البنوك التجارية بولاية بسكرة؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي لترشيد القرار الائتماني.

الفرضية الثانية: تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي للتقليل من المخاطر الائتمانية.

مبررات اختيار الموضوع:

لا شك أن الرغبة في إنجاز أي عمل له أسباب معينة، فاخترنا لهذا الموضوع يعود إلى:

مقدمة

- محاولة الفهم والتعمق أكثر في كيفية استخدام أدوات التحليل المالي لمحاولة تجنب المخاطر الائتمانية والحد منها.

- الميولات الشخصية نحو مواضيع التحليل المالي.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث من خلال استطلاع آراء عينة الدراسة إلى ما يلي:

- مدى قدرة التحليل المالي على التقليل من المخاطر الائتمانية.
- الأهمية التي تعطيها البنوك لمجموعة من النسب المالية عند اتخاذ القرارات الائتمانية.
- مدى توفر المعلومات المالية وملاءمتها للقيام بعملية التحليل.
- معرفة درجة استفادة البنوك التجارية من التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل في كافة النواحي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال ما تمثله من تحديد أهمية استخدام أدوات التحليل المالي وخاصة النسب المالية في خدمة القرار الائتماني، حيث يهدف إلى تحديد مدى توفر وجودة وملاءمة المعلومات التي تقدمها الشركات طالبة التمويل للحصول على هذا الأخير وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة.

منهجية الدراسة:

• **المنهج المستخدم:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الطالبة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي نحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

• حدود الدراسة:

- **الحد البشري:** اقتصرت عينة الدراسة على: المدير، نائب المدير، المحاسب، العاملين بالبنوك التجارية محل الدراسة بولاية بسكرة.

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية.

- **الحد المكاني:** تم تطبيق الدراسة على البنوك التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ووكالة سيدي

عقبة)، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك التنمية المحلية (BDL).

- **الحد الزمني:** تم تطبيق الدراسة في الفترة الممتدة من نوفمبر 2016 إلى ماي 2017.

• **محددات الدراسة:** واجهتنا عراقيل ومشاكل في سبيل إعداد هذا البحث منها:

مقدمة

- صعوبة إقناع المبحوثين في البنوك محل الدراسة للإجابة على الاستبيان، وذلك نظرا لضيق الوقت وضغط العمل، وبالتالي التأخر في استرجاع الاستبانات الأمر الذي أعاق إلى حين إجراءات التحليل.
الدراسات السابقة:

1. دراسة النجار عماد غفوري: استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان- دراسة حالة في شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة للمدة 2010_2012 المالية-(2015):هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية عملية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان للكشف والتحقق من سلامة المركز المالي وقدرته على سداد إلتزاماته، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أن يُطلب من الزبون بأن يرفق مع طلبه للقرض قوائم مالية لفترات مالية سابقة وحالية وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل شعبة الائتمان وذلك للتعرف على عوامل السيولة والربحية والكفاءة للزبون(طالب القرض)، وينبغي على البنك البحث عن محلل مالي(أو مجموعة محللين)كفاء يستخدم أدوات التحليل المالي لمواجهة التحديات والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك ومنها الخسائر التي تؤثر على رأس المال.

2. دراسة قيصر علي عبيد الفتلي: استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية،دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية(2014):هدفت الدراسة إلى استعمال التحليل المالي لتشخيص أبرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية في العراق،وقد تمّ الاعتماد على نسب الربحية كونها متغيرات مستقلة وقياس أثرها على مستوى الربحية بغية تحليلها وتوظيفها بالشكل الذي يعم بالفائدة في تعظيم الربحية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن هناك العديد من النسب المالية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل المالي كنسب الربحية والسيولة ونسب التغطية والنشاط ، وأن الاعتماد على هذه النسب يساعد المؤسسة المالية على التنبؤ بالمشاكل التي قد تتعرض لها في المستقبل لمعالجتها وتجنب حدوثها ، كما أن استعمال التحليل المالي يساعد في المقارنة بين الأهداف المخططة التي وضعتها الإدارة المالية وما نُفذ منها لتحديد الانحراف ومعالجته.

3. دراسة هيثم علي عبد الرحيم الأمين: دور التحليل المالي في رفع كفاءة الأداء المالي في المصارف الإسلامية،دراسة حالة مصرف أم درمان الوطني،2012:هدفت هذه الدراسة إلى توضيح طرق استخدام التحليل المالي في المساعدة على رفع كفاءة الأداء لدى المصارف الإسلامية السودانية،وذلك بالتركيز على أهمية المؤشرات المالية وبيان دورها وكذلك تقويم مصرف أم درمان الوطني في مجال الربحية والسيولة وذلك باستخدام المؤشرات المالية ومعرفة كفاءة الأداء المالي للمصرف،ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن استخدام مؤشرات التحليل المالي يؤثر في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية ،ويؤثر في عملية اتخاذ القرارات، في

مقدمة

حين أن عدم استخدامها من شأنه أن يؤدي إلى تدني مستوى كفاءة الأداء وذلك باتخاذ قرارات مالية خاطئة وعشوائية تؤثر على استمرارية العمل بهذه المصارف، كما أن هذه الأخيرة تهتم بمؤشرات التحليل المالي لتحسين فاعلية كفاءة الأداء المالي.

4. دراسة إبراهيم محمد علي الجزاوي ونادية شاكر النعيمي: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة

من المؤشرات المالية المختارة، دراسة (نظرية تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2007 المالية، (2010): هدفت هذه الدراسة إلى استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة، كما هدفت إلى إظهار أثر التحليل المالي على أداء المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة 2005-2007 المالية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن سيولة المصرف خلال المدة كانت جيدة ومتحفظة، حيث حافظ المصرف على الموازنة بين استثمار جزء كبير من ودائع زبائنه وبين احتفاظه بسيولة جاهزة لمواجهة حالات السحب الطارئة التي يمكن أن تحدث، كما أن المصرف كان حريصا على تحقيق الأرباح الجيدة وذلك من خلال قيامه باستغلال الأموال المودعة لديه بطريقة جيدة مكنته من الحصول على الإيرادات الجيدة لصالح المصرف، بالإضافة إلى أن مؤشرات رأس المال كانت جيدة مقارنة بالائتمان النقدي والاستثمارات خلال المدة وهذا دليل على قوة رأس المال كونه يمثل الضمان الأول لمواجهة وتحمل أي نوع من أنواع الخسائر في حالة حدوثه.

5. دراسة عمار أكرم عمر الطويل: مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر - دراسة

تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، (2008): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية الوطنية بقطاع غزة على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر وتوضيح أهمية التحليل المالي بالنسبة للبنوك للتنبؤ به وجعلها في وضع يمكنه من الاستمرار في المستقبل، بالإضافة إلى التعرف على المشاكل التي تعيق التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ومحاولة وضع الحلول لها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك التجارية الوطنية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وينصب استخدامها للتحليل المالي في جانب تقييم الأداء، في حين يقل اهتمامها به في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي مما يصعب عملية اتخاذ القرارات وصعوبة المقارنة بين القوائم المالية وانخفاض أو فقدان الثقة فيها، و من المعوقات التي يمكن أن تسبب تعثر البنوك وتحد من قدرتها على الاستمرارية: عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علمياً وعملياً في البنك، وعدم تناسبها مع حجم العمل، وأيضا عدم تطبيق أحدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية للبنوك.

مقدمة

6. دراسة ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين (2007): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل 2"، وتشير أهم النتائج المتوصل إليها إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدّة مخاطر الائتمان.

7. دراسة خالد محمد الكحلوت: مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني- دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة-، (2005): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، واستهدفت الدراسة المصارف العاملة في فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من محلي الائتمان لا يستخدمون التحليل المالي ممّا يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جدًا، كذلك لا يوجد إدراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور و أهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني.

8. دراسة **Bian & Mazlack (2003)**: أجريت هذه الدراسة في الصين على قطاع الاتصالات وقطاع صناعة الكمبيوتر، وقد تمّ التوصل إلى 56 نسبة مالية مستخرجة من الدراسات السابقة، وتمّ تقليص هذه النسب إلى 24 نسبة مالية، حيث خلّلت البيانات المالية المستخرجة من قوائم الشركات، واستُخدم أسلوب التحليل اللوجستي Logistic Analysis، وقد تمّ التوصل إلى مجموعة نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات وهي:

- نسبة التداول.
- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.
- التدفق النقدي إلى إجمالي الديون.
- المبيعات إلى إجمالي الأصول.
- صافي الدخل إلى حقوق المساهمين.
- الخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة نجد أنها اختلفت فيما بينها نتيجة لاختلافها من حيث الأمكنة والأزمنة التي تمت فيها الدراسة، كما اختلفت من حيث النتائج المتوصل إليها، فنجد أن بعض الدراسات ركزت على مجموعة من النسب المالية بالبنوك للتنبؤ بالتعثر، ومنها ما استخدمت التحليل المالي للكشف والتحقق من سلامة المركز المالي للعميل طالب الائتمان وقدرته على السداد وذلك بتحليل البيانات المالية الخاصة به، كما نجد أن بعض هذه الدراسات اختارت مجموعة من المؤشرات المالية لتشخيص أبرز العوامل المؤثرة في ربحية البنوك والرفع من كفاءة أدائها المالي.

أما ما يميز دراستنا فهي أنها ركزت على أهمية استخدام التحليل المالي وأثر ذلك في تجنب المخاطر الائتمانية والتقليل منها.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكالية، وتعقبهم خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المستمدة من تلك النتائج وآفاق الدراسة، وجاءت فصول هذه الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول تناولنا فيه الجانب النظري من التحليل المالي في حين تضمن الفصل الثاني الإطار النظري للمخاطر الائتمانية، أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى دراسة استبائية حول أثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية لعينة من البنوك التجارية بولاية بسكرة، تناولنا فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في البحث ونتائج الدراسة بالإضافة إلى اختبار الفرضيات.

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

تمهيد

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمي في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، وشهدت تلك الفترة انهيار الكثير من المؤسسات مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

ويقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية .

وتشمل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي كل من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاح، ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية وحسابات النتائج يُعَوَّل عليهما كثيراً من قبل محلي القوائم المالية، نظراً لما يحتويانه من معلومات تساعدهم في تكوين فكرة عن الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك أداء المؤسسة، سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية. ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: خطوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.

المبحث الثالث: وظائف، معايير، أدوات وأساليب التحليل المالي.

المبحث الرابع: مجالات وأبعاد التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يُعد التحليل المالي من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية، كونه يمثل جانب من مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، ومن جانب آخر تُعدّ أدواته وسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات، وتقويم المركز الائتماني لها، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية، والكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها، أما الكشف عن مواطن الضعف يتيح لها فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لا تعوق الخطط المستقبلية.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته

أولاً: مفهوم التحليل المالي

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الاستفادة منها في اتخاذ قراراتها، ويمكن تعريفه كما يلي:

- هو "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".¹
- هو "مجموعة من العمليات التي تُعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها، حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضاً في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل".²
- هو عبارة عن "عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما، إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد الارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة مؤشرات تساعد تلك المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها".³
- هو "تجميع للبيانات ومعالجتها لمؤسسة ما، بحيث تساهم في اتخاذ القرار المناسب ومن بينها القرار الائتماني، وأن تستخدم هذه البيانات لتقييم أداء المؤسسة طالبة التمويل خلال فترة زمنية معينة، قد تكون في الحاضر أو المستقبل وتشخيص لأيّة مشكلات تواجه هذه المؤسسة سواء كانت مالية أو تشغيلية".⁴

¹ عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 75.

² هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 157.

³ محمد داوود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، الأردن، 2013، ص 144.

⁴ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة تطبيقية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 09، 10.

• هو "عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يُستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على اتخاذ القرار، وذلك بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها".¹

• ويُعرّف بأنه عبارة عن "الإجراءات والخطوات التي يستخدمها المحللون الماليون لأجل الوصول بتلك المعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية".²

• ويُعرّف بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات والعلاقات بين عناصرها، والتغيرات التي تجري على هذه العناصر، وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية والائتمانية وتقييم أداء هذه المؤسسات تقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة".³

• أما التحليل المالي من وجهة نظر البنوك التجارية فهو: "عملية فحص شاملة لكل من عناصر القوائم الختامية مع التركيز على العلاقة بين الأصول الثابتة والالتزامات الثابتة، وعلى حجم التغير في المتحصلات النقدية، وتوضيح الظروف التي تحيط بالمشروع وتؤثر على نتائج أعماله ومركزه المالي".⁴

يتضح من التعاريف السابقة بأن التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها تبويبا ملائماً، وذلك باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، يغرّض تقييم الوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص أهم خصائص التحليل المالي كما يلي:⁵

- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.

- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية و ليس فقط النشاط المالي.

- هو نشاط مستمر في المؤسسة.

¹ علي شاهين وآخرون، دورة في إدارة الائتمان والديون المتعثرة، معهد فلسطين للدراسات المالية، فلسطين، 1998، ص 02.

² مفلاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 279.

³ منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر -، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1997، ص 27.

⁴ خلدون ابراهيم الشيدان، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 93.

⁵ تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني

المصرفي، دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 8، العدد 26، 2012، ص 62.

- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي من أنه وسيلة الإدارة لمعرفة قدرات الشركة ماليًا وإداريًا، حيث يوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المؤسسة عن طريق معرفة تدفقاتها النقدية المستقبلية وتقييم أداء الشركة ككل، إضافة لما سبق فإن أهمية التحليل المالي تتبع من كونه منطلق عملية التخطيط ونقطة بدايتها، ووسيلة هامة من وسائل الرقابة الداخلية وأداة فعّالة تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف في الشركة.¹

وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها الجهات المستفيدة من

القوائم المالية، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتدرج فيما يلي:²

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي المختلفة لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات التي تساعد في اتخاذ قراراتهم المستقبلية وتقييم أداء مؤسساتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل على تقدم ونمو المؤسسة وحمايتها من المخاطر والأزمات التي تتعرض لها.
- يساعد التحليل المالي على تقييم الأداء المالي والتمويلي والتشغيلي والائتماني المستقبلي للمؤسسات.
- يستخدم التحليل المالي الأساليب والأدوات والمؤشرات المناسبة للتحليل واكتشاف العلاقة بين النسب، والتحليل المقارن للقوائم المالية، مما يساعد على تقييم الأداء ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المؤسسة ومحاولة معالجتها.
- تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة عن التسهيلات.
- تقييم نشاط المؤسسة بشكل عام، وذلك عن طريق:
 - تقييم نتيجة النشاط من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة أو عدّة فترات مالية معينة.
 - تقييم المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين.

¹فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 3، 2010، ص 53.

²وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص 21.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتحليل المالي

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات، ولكن حدث أن أوصلت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية لمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض، ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام القوائم المالية كمستندات أساسية في دراسة وتقييم طلبات القروض، وخاصة من قبل البنوك الكبيرة، ففي عام 1900 أوصلت رجال المصارف بولاية نيويورك باستخدام صورة نمطية موحدة لطلبات الاقتراض والتي تحتوي على بيانات الميزانية.¹

وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة، وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب المالية للبيانات المقدّمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.² ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل بقضيتين أساسيتين في المؤسسات هما:³

- الأولى: وهي دراسة سيولة المؤسسات، وخاصة أن غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.
 - الثانية: وهي الربحية والقدرة على المنافسة، وبذلك تنامي الاهتمام بقائمة الدخل لتفوق بأهميتها الميزانية.
- وبعد الحرب العالمية الثانية أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر توظيف أموالهم بصفة أكثر دقة وحزم، وبتطور المؤسسات ووسائل التمويل تطورت العديد من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتحديد الوضع المالي للمؤسسة ومركزها الائتماني، ومن بينها قدرة التمويل الذاتي، نسبة القروض إلى حقوق الملكية، رأس المال العامل، والملاحظ في فترة الثمانينات هو التحول التدريجي من التمويل المباشر إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بحسابات النتائج لقياس ربح السهم وقيمة السهم.
- وتمّ التركيز في التسعينات على الاتفاقيات المحاسبية التي جعلت القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية كأساس للتحليل المالي، وقد ساهمت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل

¹ محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص 648، 649.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 11.

³ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، الأردن، 2005، ص 11.

المالي التقليدية بسهولة، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات والتحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين وبدقة متناهية.¹

المطلب الثالث: أهداف ومقومات التحليل المالي

أولاً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.² ويمكن حصر أهداف التحليل المالي فيما يلي:³

- اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها.
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني.
- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة.
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة.
- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض.
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

ثانياً: مقومات التحليل المالي

يمكن حصر مقومات التحليل المالي فيما يلي:⁴

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.

¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012، ص 72-74.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 3.

³ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات وأسواق مالية-، دار المريخ للنشر، ط 2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 22.

⁴ حسين سمير عشيح، إشراف ظاهر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 201، ص 26.

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية، وذلك بالتركيز على فهم دورها المحصور في كشف الحقائق كما هي، قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

المطلب الرابع: محددات واستعمالات التحليل المالي

أولاً: محددات التحليل المالي

بالرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ومدى كفاءة عملياتها المختلفة، وعلى القدرة الاستثمارية لديها، إلا أن هناك الكثير من المحددات للتحليل المالي التي يتعين على المحلل بذل الجهود للتغلب عليها، وهي:¹

- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب.
- كمية ونوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل.
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل: الأحكام المتعلقة بالاهتلاك وتقييم البضائع.
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، إذ أن تغييرها سيؤدي إلى تغيير في النتائج.
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول الانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر.
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

ثانياً: استعمالات التحليل المالي

يُستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

أ. **التخطيط المالي:** وهذا يعتبر أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وهذه العملية تركز على شقين هما: الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

ب. **تحليل تقييم الأداء:** هذا التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل: الإدارة،

المستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 45.

- ج. **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقرض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.¹
- د. **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين، حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.²
- هـ. **تحليل الاندماج والشراء:** في حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى تقوم المؤسسة المشتريّة بعملية التقييم، وتُقدّر قيمة المؤسسة المرغوب شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي الوقت نفسه تتولى الإدارة المالية للمؤسسة المباعة القيام بنفس عملية التحليل لتقييم العرض المقدم لها والحكم على مدى ملاءمته لها.³

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 15.

² أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص ص 127، 128.

³ حلّيمة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص ص 31، 32.

المبحث الثاني: خطوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية، كما تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، حيث تسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة لمجموعة من الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة.

المطلب الأول: خطوات التحليل المالي

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها تتمثل في الآتي:¹

1. الحصول على خطاب التكلفة: يعتبر الحصول على خطاب التكلفة مرحلة هامة، فبموجبها يتم تحديد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته.
2. تحديد هدف التحليل والفترة الزمنية للتحليل: من الضروري جدًا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه بدقة، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، كما يتم تحديد البعد الزمني للتحليل بوضوح أي السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
3. تحديد المعلومات المطلوبة لتحديد الهدف: يتم تحديد المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه، والتي تعتبر بمثابة المدخلات الضرورية لعملية التحليل المالي والتي تؤثر على نتائج أو مخرجات التحليل بشكل مباشر، وهذا يتطلب:
 - دقة المدخلات وكفايتها وملاءمتها للتحليل.
 - كفاية إجراءات التشغيل المتبعة والمطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات.
4. التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية: يستطيع المحلل المالي الوصول إلى هذه النتيجة بنفسه، وذلك بالاعتماد على مؤهلاته العلمية وخبراته العملية، كما يمكنه الاعتماد على تقرير مدقق حسابات مؤهل وكفاء ولديه الخبرة الكافية.
5. اختيار أسلوب التحليل المناسب: يقف المحلل المالي على مجموعة من البدائل المتمثلة في أساليب التحليل المالي، وعليه أن يختار الأسلوب المناسب الذي يحقق أهداف التحليل من جهة والذي بإمكانه تطبيقه من جهة أخرى.
6. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل الذي تم اختياره: يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي بهدف تسهيل عملية التحليل، وهذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من التحليل المالي، بعد ذلك تتم معالجة معلومات القوائم المالية باتباع الأسلوب المختار.

¹ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص 39-49.

7. اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج: للحكم على نتائج التحليل المالي لا بدّ من وضع معايير لقياس النتائج في ظلها، حيث يقوم المحلل بتحديد مقدار الانحراف عن المعيار ال مقاس للوقوف على أهمية هذا الانحراف إذا كان إيجابياً أو مدى خطورته إذا كان انحرافاً سلبياً، ومعرفة أسبابه والسعي لمعالجته.
8. إعداد ومراقبة ومتابعة تنفيذ برنامج التحليل: لكي تتم العملية التحليلية بكفاءة، ولكي يتم تحقيق هدف التحليل، لا بدّ أن يتم ذلك في ظل خطة زمنية شاملة ومحدّدة، والتي يحتاج تنفيذها إلى المتابعة المستمرة واتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة للوصول إلى نتيجة مفادها أن التحليل المالي قد تمّ تنفيذه وفقاً لما خطط له.
9. التوصل إلى الاستنتاجات: حيث يتوجب على المحلل المالي إبداء رأي علمي فني محايد، بعيداً عن التحيز الشخصي، ولا بدّ من استكمال عملية الاستنتاج بوضع التوصيات والمقترحات من قبل القائم بالتحليل المالي، بعدها يقوم بصياغة التقرير للشخص أو الجهة التي قامت بتكليفه بهذه المهمة.

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

- يمكن تقسيم هذه الأطراف إلى قسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.¹
1. الأطراف الداخلية: يُقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويُلاحظ أن اهتمامات كل مستوى يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها.² ويمكن تصنيفها كما يلي:
- أ. إدارة المؤسسة: تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال فترة التحليل المالي، وذلك بُغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها.
- ب. أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، وينصب اهتمامهم بنتائج التحليل المالي على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم ون بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.³
- ج. اتحاد العمال: يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال للتقييم الوضع المالي والربحية للوقوف على قدرته هذا المؤسسات علنا لاستمرار فيمزاولة نشاطها والتوسع، ومن ثمّ للاستمرار في توظيف العاملين الحاليين وإيجاد مواقع شغل جديدة.⁴

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص 72، 73.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 26.

³ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

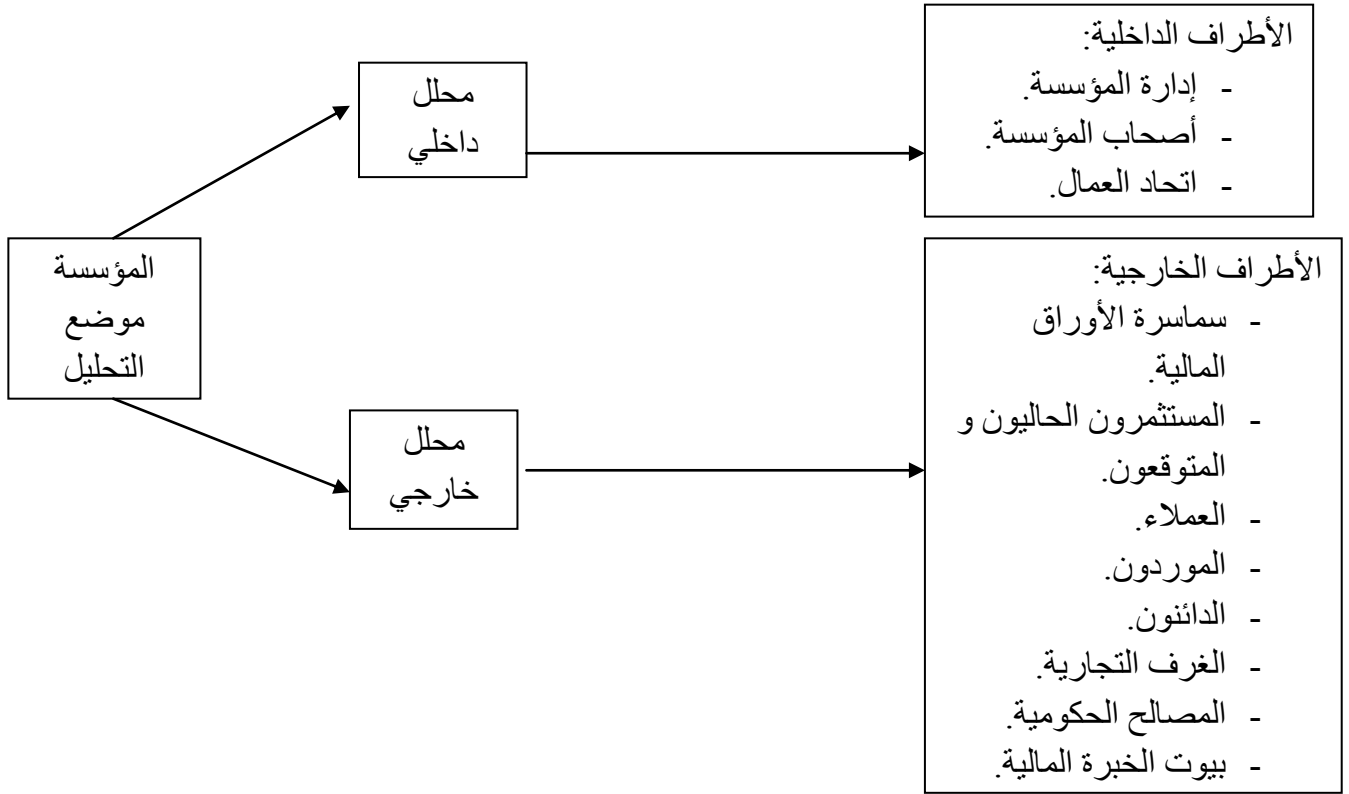
⁴ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 18.

2. **الأطراف الخارجية:** هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها، إلا أنهم يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل: المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناءً عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر¹، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:
- أ. سماسة الأوراق المالية: يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على:²
- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
 - أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جديدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.
- ب. الغرف التجارية: تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات، تتعلق بأوضاعها المالية ومعدلات أدائها وربحياتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك، بعد أن تطلها وتعدّ منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبًا ما تقوم بنشر هذه الدراسات.
- ج. المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:
- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
 - تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
 - مراقبة الأسعار.
- د. بيوت الخبرة المالية: تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناءً على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجر تتقاضاها، وترتكز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتريّة بتلك الخدمات. وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي حسب الشكل التالي:

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 18.

² مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 18.

الشكل رقم (01): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: علي عباس، الإدارة المالية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 100.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث وحجم المشكلة التي يدرسها المحلل والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية، وهذه الأنواع ناتجة عن تبويب يستند على أسس مختلفة أهمها:

1. من حيث الجهة القائمة بالتحليل: ينقسم إلى: ¹

أ. **التحليل الداخلي:** يقصد به التحليل الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى

مثل: الإدارة المالية.. إلخ، وعادة ما يهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة في مختلف مستوياتها، ويحظى المحلل بإمكانيات أكبر لمعرفة السياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة والحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وتفاصيل أدق والاطلاع على مصادرها.

ب. **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، و يهدف إلى خدمة هذه

الجهات وتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، ومراجع الحسابات الخارجي.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 28، 29.

2. البعد الزمني للتحليل: يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن كما يلي:

أ. **التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن)**: هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام في قوائم مالية حدثت في نفس الفترة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة أي يكون لقائمة مالية واحدة ولفترة مالية واحدة.¹ وللتحليل المالي الرأسي عدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:²

- يقتصر كل تحليل على قائمة مالية واحدة وفترة مالية واحدة.
 - يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل.
 - يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي مجموعة العنصر التي ينتمي إليها.
 - يهتم بتحليل نسبة المجموعة إلى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل.
- ب. **التحليل الأفقي**: ويعني دراسة التغيرات الحاصلة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ولذلك يُدعى: التحليل المتحرك، وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها. ومن خصائص هذا التحليل ما يلي:³

- يحتاج إلى مجموعة قوائم مالية تحتوي نفس العنصر الذي سيجرى عليه التحليل.
- يحتاج إلى فترات زمنية طويلة تزيد عادة عن الـ 3 سنوات.
- دراسة اتجاه العنصر الذي سيجري عليه التحليل، إما الزيادة أو النقصان أو متذبذب أو ثابت.
- الاستقرار والتنبؤ باتجاه هذا العنصر في المستقبل.
- يقدّم تقييم إنجازات ونشاطات المؤسسة على ضوء اتجاهات عناصرها.
- يقدّم تقييم لنجاح سياسات المؤسسة في تحقيق أهدافها.

3. الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل: يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

أ. **التحليل المالي قصير الأجل**: قديكون التحليل رأسياً أو أفقياً ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويُستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية، وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

¹ هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 224، 225.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2010، ص 60.

³ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 41.

ب. **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل¹، بحيث يقوم المحلل بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات.²

4. **المدى الذي يغطيه التحليل:** يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى المدى الذي يغطيه التحليل إلى:³

أ. **التحليل الشامل:** ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية محددة.

ب. **التحليل الجزئي:** يقصده تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

5. **من حيث زمن إجراء التحليل:** ينقسم إلى نوعين هما:⁴

أ. **التحليل التاريخي:** ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما من خلال فترة زمنية

سابقة، كأن تكون الفترة خلال ثلاث أو خمسة سنوات.

ب. **التحليل المستقبلي:** ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما خلال فترة زمنية لاحقة،

كأن تكون ثلاث أو خمس سنوات قادمة، وذلك استناداً إلى البيانات والمعلومات التاريخية ويستعمل هذا النوع من التحليل في التخطيط.

6. **من حيث النطاق:** ينقسم التحليل المالي من حيث النطاق إلى:⁵

أ. **التحليل على المستوى القومي:** يقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية

واحدة خلال فترة زمنية معينة، وتدخل ضمن عملية التقييم هذه، الظواهر والعمليات الداخلية للاقتصاد الوطني ككل.

ب. **التحليل على المستوى المؤسسي:** يقصد بالتحليل المالي على مستوى المؤسسة تقييم نشاط المؤسسة

سواء كانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم استخلاص نتائج

تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة: داخلي أو خارجي.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 30، 31.

² خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 119.

³ حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة: منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1992، ص 48.

⁴ زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط 4، عمان، الأردن، 1998، ص 11.

⁵ حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص 48.

أ. نتائج التحليل المالي الداخلي: يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمؤسسة، أو فرق متخصصة من خارجها بناءً على تكليف من إدارتها، وغالبًا ما يهدف هذا التحليل إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات متعلقة ب:¹

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلاً.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة.. إلخ).

ب. نتائج التحليل المالي الخارجي: يُقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، حيث يهدف

هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها² والمتمثلة فيما يلي:³

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير-تحليل مالي - ، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص ص 12، 13.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 19.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 12.

المبحث الثالث: وظائف، معايير، أدوات وأساليب التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في قيامه بعملية التحليل المالي على منهجية وخطوات معينة، وذلك من أجل القيام بوظائفه بالشكل المطلوب، كما أنه ولدراسة وتحليل القوائم المالية غالباً ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية التحليل القائم به، كما يحتاج المحلل إلى معايير لقياس النتائج عليها ومقارنتها بها، وذلك من أجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها.

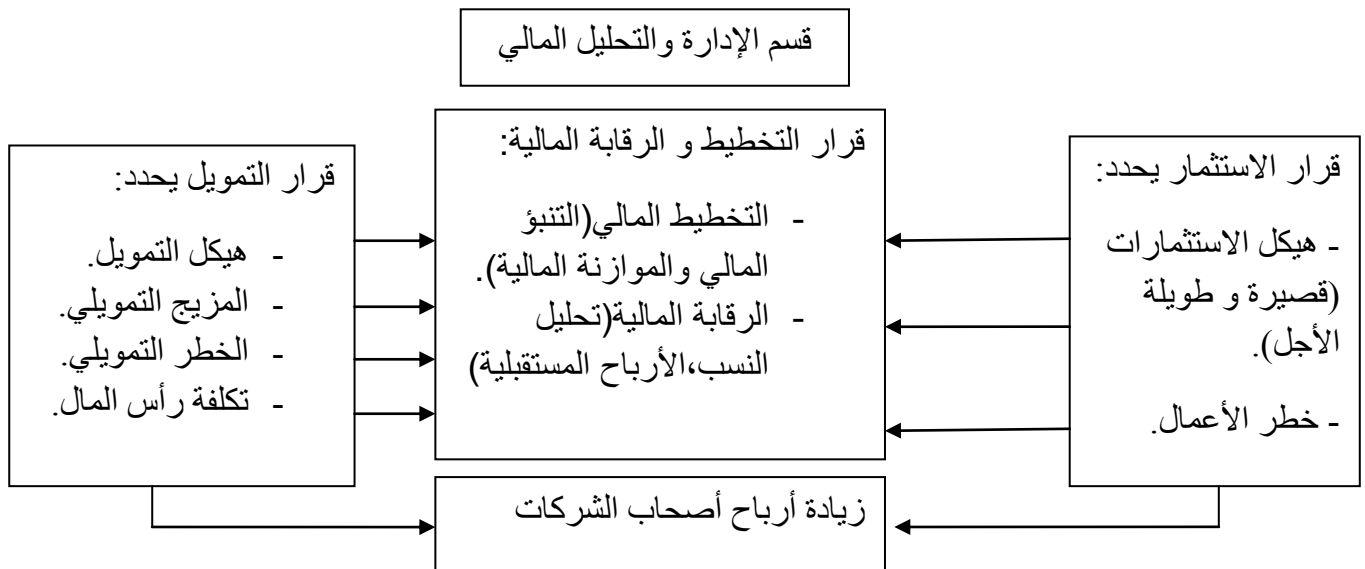
المطلب الأول: وظائف التحليل المالي

التحليل المالي له عدة وظائف تركز في مجملها حول:¹

- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة بغرض تحقيق هدفها بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، ومن بين القرارات التي تحدد سياسات التحليل المالي:
 - اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
 - اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.
 - اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

والشكل التالي يبين وظائف التحليل المالي:

الشكل رقم (02): وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 17.

¹ ابن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012، ص 11.

من خلال المخطط السابق نلاحظ أنه من أجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين عن طريق اتخاذ القرار

الأمثل بشأن عملية الاستثمار، على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية:¹

- **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملاءمة من تمويل قصير وطويل الأجل، وكذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

تبرز في التحليل المالي أهمية تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغير أرقام المؤشرات المالية لأن

الحكم على طبيعة تغيرها من سنة إلى أخرى يعتمد بصورة أساسية على إمكانية مقارنتها بمعايير أخرى معينة، وهناك العديد منها والتي تستخدم في هذا المجال، ومن أهمها:

أ. **المعايير المطلقة:** هي تلك المجموعة من النسب والمعدلات التي أصبح متعارفاً على استعمالها في حقل

التحليل المالي، تقيس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير. يأخذ هذا المعيار قيمة مطلقة ثابتة، في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة، أو هي مجموعة المعايير التي تمّ التوصل إليها عن طريق دراسة عدّة قوائم مالية لعدة فترات و لعدد من الوحدات الاقتصادية، و بالتالي أدت إلى التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال نجد: نسبة التداول ومعيار السيولة السريعة.²

ب. **المعايير التاريخية:** تقوم على أساس مقارنة الأداء المالي للمؤسسة عبر الزمن، إذ أن فكرة هذه المعايير

تقوم على أساس الاستعانة بأداء المؤسسة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته، و من خلال هذه المعايير يتم تحديد فيما إذا كان أداء المؤسسة يميل للتطور أو يميل للهبوط، إلا أن المشكلة الوحيدة التي تواجه المحلل المالي هي اختلاف التطبيقات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة عبر الزمن، ومثل هذه الاختلاف يؤدي إلى اختلاف في قيم النسب والذي يعكس اختلافاً في العمليات والسياسات الإدارية مما يُصعّب تدقيق أداء المؤسسة.³

¹ بن مالك عمار، مرجع سابق، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 30.

³ محمد داوود عثمان، مرجع سابق، ص 149.

ج. **المعايير الصناعية أو القطاعية:** هي تلك المعايير التي تعتمد في عملية المقارنة على النتائج التي يتم التوصل إليها عن مؤسسة معينة مع النتائج التي حققتها مؤسسات أخرى تعمل ضمن نفس القطاع (زراعياً كان أم صناعياً أم تجارياً أم مالياً) لكي تكون نتائج عملية المقارنة أدق وأوضح في تفسير النتائج.¹ ولكي تكون المقارنة بموجب هذا المعيار ناجحة هناك شروط يجب توفرها عند إجراء المقارنات أهمها:²

- أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة تنتمي لصناعة واحدة.
 - أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة متماثلة في الحجم والموقع الجغرافي.
 - أن تستخدم نفس الأسس والأساليب المحاسبية وأن يتم عرض هذه البيانات باستخدام أسس موحدة.
- د. **المعيار المخطط أو المستهدف:** يُستعمل هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، لأنه غالباً لا يتوافر لمن هم خارجها، ويقوم على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة ومقارنة ما كان متوقفاً من المؤسسة تحقيقه طبقاً للتقديرات المُعدّة مع ما حققته فعلاً، وذلك خلال فترة من الزمن. وحتى يكون للمعيار معنى و يكون مقبولاً، لا بدّ أن يتصف بالخصائص التالية:³

- أن يتصف المعيار بالواقعية أي بإمكانية تنفيذه: لا أن يتصف بالمثالية فيتعدّر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة، فمثلاً نسبة التداول تُقْبَل في حدود 1/2، وهذه النسبة لا يصعب الوصول إليها، لكنه في نفس الوقت ليس من السهل تحقيقها.
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف ذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب، وأن لا يحتمل أكثر من معنى.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات

يمكن تصنيف مصادر المعلومات كما يلي:⁴

1. المعلومات المالية:

أ. التقرير السنوي والحسابات الختامية: حيث يعتبر التقرير السنوي والحسابات الختامية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية عن الشركات والتي تستخدم من قبل المحللين الماليين، وهذه عادة ما تتضمن

¹ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، 1990، ص ص 14-16.

² محمد داوود عثمان، مرجع سابق، ص 148.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص

⁴ فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص ص 56-58.

ثلاث قوائم مالية هي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، وهذا المعلومات غالباً ما يتمد عمها بملاحظات تعطي معلومات مفصلة بشكل أكبر.

ب. القوائم المحاسبية نصف السنوية: في الغالب تحتوي هذه القوائم على بعض المعلومات عن المبيعات والأرباح والضرائب وتوزيعات الأرباح ونصيب السهم العادي من الأرباح المحققة، وتعتبر هذه الوثائق غاية في الأهمية لأنها تسمح للمحللين الماليين من تعديل توقعاتهم، كما تساعد هذه القوائم على أن يكون سعر سهم الشركة قريب من السعر عند نشر كامل المعلومات المحاسبية في نهاية الفترة، مما يُضعف ردة فعل السوق عند نشر التقرير السنوي والحسابات الختامية.

ج. تقارير مفصلة رسمية: في بعض الدول مثل أمريكا يتم نشر معلومات عن الشركات عن طريق تقارير مفصلة، حيث تحتوي هذه التقارير على كل المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن الشركة.

د. المنشورات: ويتم نشرها وتوزيعها من قبل الشركات للمساهمين الحاليين والمتوقعين، حيث تحتوي هذه المنشورات على معلومات معينة، خاصة عندما تنوي الشركة طرح أسهم جديدة وتريد تسويقها.

هـ. المعلومات المالية المتعلقة بمستوى النشاط الاقتصادي، والتي تصدر على شكل إحصاءات من قبل الحكومة أو الشركات التجارية المتخصصة في نشر المعلومات المالية.

و. معلومات عن شركات معينة تصدر عن طريق الهيئات الرسمية في الأسواق المالية، وتعتبر هذه المعلومات قيمة جداً خاصة للمحللين الماليين.

ز. معلومات عن مؤشرات الأسواق المالية والتي يمكن استخدامها للمقارنة بين أداء الشركات.

2. معلومات غير مالية وكمية: وتشمل هذه المعلومات إحصاءات عن الإنتاج والطلب والعمالة والتي تساعد المحلل المالي في عمله، وكذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصاءات الاقتصادية الرسمية والتي تصدر عن الحكومة.

3. معلومات غير كمية: وتحتوي على معلومات مثل: تقرير مدقق الحسابات ورسالة رئيس مجلس الإدارة المنشورة في التقرير السنوي والمجلات الخاصة بالموظفين أو العاملين، وملاحظات المحللين الماليين وتوصياتهم وسجل الاتفاقيات السابقة بين الشركات والمتعاملين معهم.

المطلب الرابع: أدوات وأساليب التحليل المالي

هناك العديد من أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي والتي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية والغرض من التحليل، وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل، وفيما يلي عرض لأهم هذه الأدوات والأساليب.

أولاً: النسب المالية

1. تعريف النسب المالية: تعبر النسب المالية بشكل عام عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر

لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه.¹

أما في التحليل المالي، فتُعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد

تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية في القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد في قائمتين ماليتين.²

كما عُرِّفت النسب المالية بأنها علاقة بين بندين أو رقمين، وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قُورن بنسبة

أخرى تُعرف بالنسبة المرجعية، وعلى ضوء المقارنة يفهم تقويم الأداء.³

إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بدّ من اعتماد معايير

مرجعية على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتُعدّ المعايير المطلقة والتاريخية ومعيّار متوسط

الصناعة والمعيّار المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي

للمؤسسة من خلال النسب المالية.⁴

2. أنواع النسب المالية:

يمكن القول أن هناك عدداً غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن

المغالاة في استعمال واستخراج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط والتشويش، ممّا ينتج عنه صعوبة الفصل بين

النسب المهمة وغير المهمة. حيث أنه في كثير من الأحيان يكون استخدام عدد محدود من النسب المعبّرة كافياً

ومفيداً، وبشكل عام غالباً ما يتم تقسيم وتبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة، وذلك على أسس مختلفة،

فهناك من يُقسّم النسب بناءً على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة (06) أنواع رئيسية هي:⁵

- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة).

- نسب قياس الربحية.

- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل (نسب اليسر المالي).

- مجموعة نسب هيكل التمويل.

- مجموعة نسب استخدامات الأموال.

- نسب قياس الإنتاجية.

¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 124.

² محمد مطر، مرجع سابق، ص 31.

³ رضوان وليد العمار، الإدارة المالية مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، دار المجاهد للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 67.

⁴ عدنان تايه النعيمي، أرشد التميمي، مرجع سابق، ص 83.

⁵ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 127، 128.

ومن ناحية أخرى، هناك من ييؤب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب مثل:

- مجموعة نسب تتعلق بالميزانية.
- مجموعة نسب تتعلق بحسابات النتائج.
- مجموعة نسب مشتركة تتعلق بالميزانية وحسابات النتائج.
- مجموعة نسب تتعلق بالتدفقات النقدية.

3. أهمية النسب المالية: تتمثل هذه الأهمية فيها يلي:¹

- سهولة حساب النسب المالية.
- لكونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية.
- توفر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية.
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.
- التعرف على مواطن القوة والضعف في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

4. محددات استخدام النسب المالية:

بالرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة ووضعها المالي، فإن ثمة قيود أو عيوب يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاحتكام لهذا الأسلوب في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات، ولعل من أهمها:²

- إهمال النسب لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية.
- صعوبة عمل المقارنة بسبب إتباع المؤسسات المختلفة لأساليب متعددة في حساب النسب المالية، فمثلاً تختلف في بعض المؤسسات طرق الاهتلاكات.
- أن النسب المالية تعطي صورة للأداء المالي للمؤسسة عند نقطة زمنية محددة، وبالتالي تأخذ في الاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

- النسب المالية معنية بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي تكون ملائمة لأغراض تقييم الشركة الاقتصادية مثلاً: شخصية المدير العام ومهاراته الخاصة أو مستوى تأهيل العاملين فيها.

¹ النجار فريد، القوائم المالية والتحليل المالي، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 31.

² عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 118.

- النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة، فقد تلجأ الإدارة إلى إجراء معين لتحسين نسبة معينة قبل انتهاء الفترة المالية، فمثلاً تستطيع الإدارة تحسين نسبة المبيعات إلى الأصول عن طريق تعجيل شحنات البضاعة خلال الأسبوع الأخير من الفترة المالية الحالية والمجدولة في الفترة المالية التالية.
- خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة، وذلك لأن القوائم المالية مبنية على أساس التكلفة التاريخية، فمثلاً تتحسن نسبة المبيعات إلى الأصول لشركة معينة من سنة إلى أخرى فقط بسبب زيادة أسعار المبيعات خلال فترات التضخم دون أن يكون هناك تحسن فعلي في معدل دوران المخزون.¹

ثانياً: المقارنات وبيان تغيرات الاتجاهات

يقوم هذا الأسلوب على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات، وبناءً على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة ومن ثمّ دراستها لمعرفة أسبابها وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة²، ويمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

1. التحليل العمودي: ويُطلق عليه التحليل الرأسي أيضاً، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على

انفراد، ولذلك فإن هذا التحليل يتم لسنة واحدة، ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية.³

فالتحليل الرأسي للميزانية يقوم على دراسة عناصر ميزانية واحدة، وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها⁴، وهذا ما يسمح بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما: مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة، وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية.⁵

¹ فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص 63، 64.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 102.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 93.

⁴ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

⁵ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 162.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تُنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة أو إلى مجموع الأصول (لاسيما في المؤسسات المالية) وهذا ما يسمح بتقييم التكاليف والأرباح.¹

2. التحليل الأفقي-التحليل التاريخي: يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك

واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة وهو ما يُعرف بتحليل الاتجاهات، فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لأي قائمة مالية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القائمة بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة، سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.²

فالمحلل لأغراض الاستثمار لا يقتصر اهتمامه على معرفة مستوى الأرباح، وإنما يهتم أيضاً بمدى الاستقرار فيها واتجاهها، وهذه الصفات النوعية للأرباح يمكن استخلاصها من خلال تفحص السلاسل الزمنية، بينما لا يكشف التحليل العمودي عن مثل هذه الصفات.

وبالرغم من أهمية التحليل الأفقي إلا أن هناك بعض المحددات التي يجب الانتباه إليها للتقليل من فرص الوقوع في استنتاجات خاطئة، ومن أهمها:³

- عدم ملائمة المعيار المستخدم: كأن تكون سنة الأساس المستخدمة كمعيار تتميز بأرباح منخفضة جداً أو مرتفعة جداً.

ومن عيوب هذه الدراسة ما يلي:⁴

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.

- تظهر آثار التضخم والكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة إلى أخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

3. التحليل المقارن: يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير

القطاعية (الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 105-108.

³ فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص 60.

⁴ منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 222، 223.

والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط، وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع، وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك. ومن عيوب هذا التحليل:¹

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث: الحجم، تنوع خطوط الإنتاج، المستوى التكنولوجي المستخدم والنظم المحاسبية المتبعة، فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى له.
- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يُعدّ مضللاً ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

4. **التحليل المعياري:** يُعدّ التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها، ويعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلاً لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.

• وهناك أساليب حديثة في التحليل المالي، تنقسم إلى قسمين هما: الأساليب الإحصائية والرياضية:

أ. **الأساليب الإحصائية:** تستند على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة والتي يُعبّر عنها بمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو العلاقة بمؤشر باختيار سنة الأساس التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية بعيداً عن التحيز الشخصي بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للوقائع، كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة.

عندما يتم التحليل لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يُطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، إلا أنه يُفضّل أن لا تتجاوز السلسلة الزمنية الـ 5 سنوات.

تحسب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100، ويعبر عن هذه العلاقة بموجب المعادلة التالية:

$$(\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة} / \text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس}) * 100 \%)$$

أ. **الأساليب الرياضية:** يمكن تصنيفها إلى ما يلي:²

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 220.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 224-226.

➤ **طريقة الارتباط والانحدار:** تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع لتحديد العلاقة بين النتائج المحققة من مقارنة ظاهرتين أو أكثر.

- إن مهمة استخدام طريقة الارتباط هي إظهار شدة العلاقة بين ظاهرة يُرمز لها ب (Y) وظاهرة أخرى يرمز لها ب (X)، ويعبر عن هذه العلاقة بمعادلة رياضية هي: $Y = F(X)$.

- تأخذ العلاقة الارتباطية بين قيم ظاهرتين مختلفتين صوراً مختلفة، فقد تكون العلاقة طردية، بمعنى أن تزايد أو تناقص المتغير (X) يؤدي وينفس الاتجاه إلى تزايد أو تناقص قيم المتغير (Y)، أما في حالة الانحدار التراجعي فالفرق بين قيم المتغير (X) يقابلها تغير في قيم المتغير (Y)، وعليه فإن جميع قيم المتغير Y تعتمد على قيم المتغير X أو العكس.

➤ **طريقة البرامج الخطية:** تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة، خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، ويمكن أن يعبر عن $Y = F(X)$ كعلاقة في مشكلة اقتصادية تهتم بالاقتصاد الوطني بصورة بيانية (مستقيم أو منحنى) لقيمة Y نتيجة التغيرات في X.

- لحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$Y = ax + b$$

ولأجل إيجاد معادلة المستقيم السابقة لا بدّ من تحديد قيمتي a و b من خلال جملة المعادلتين الطبيعيين

التاليين:

$$\sum y_i = a \sum x_i + n.b$$

$$\sum y_i = a \sum x_{i2} + b \sum x_i$$

حيث تمثل i تسلسل المتغيرات، x_i قيم المتغير الأول، x_{i2} قيم المتغير الثاني.

➤ **طريقة المصفوفات الرياضية:** تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية، وتستخدم بشكل

خاص في حل المشاكل الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة والمعقدة، وغالباً ما يجري تطبيقها في المشاريع الإنتاجية الكبيرة، أو على المشاكل التي تواجه قطاعاً اقتصادياً معيناً.

المبحث الرابع: بيانات، مجالات وأبعاد التحليل المالي

يستهدف التحليل المالي خاصة تحليل كل من الميزانية وحسابات النتائج بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة وتغيراته، والأداء، فتحليل الميزانية يتيح مجموعة من المؤشرات للحكم على: السيولة، الملاءة، النشاط والهيكل التمويلي للمؤسسة، في حين يسمح تحليل حسابات النتائج بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأموال المستثمرة حالياً وكذلك التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل.

المطلب الأول: البيانات المحاسبية المستعملة في التحليل المالي

1. الميزانية:

➤ **تعريف الميزانية:** هي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والالتزامات) ومن جهة أخرى استخدامات هذه الأموال (الأصول). وتُعرّف الميزانية على أنها جدول ذو جانبين، تُعدّ في تاريخ معين، يظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة وبالجانب الأيسر خصوم المؤسسة (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير).¹

➤ **عناصر الميزانية:** للميزانية قائمة تظهر فيها عناصر الأصول والخصوم كالتالي: (الملحق رقم 01)

• **الأصول:** هي موارد اقتصادية تمتلكها المؤسسة وتوقع منها أن تحقق منافع مستقبلية، وفي الغالب فإن هذه المنافع تكون في شكل تدفقات واردة²، وتُصنّف الأصول إلى:

✓ **الأصول غير الجارية:** وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أي لفترة طويلة وتشمل:

○ **الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة وهي الأصول المعنوية**

والأصول المادية.

○ **الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى طويل الأجل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها**

(أي بيعها) خلال الاثني عشر شهراً ابتداءً من تاريخ نهاية الدورة.

✓ **الأصول الجارية:** وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال

العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، كما تشمل الأصول التي تمّ شراؤها بهدف بيعها خلال الاثني عشر شهراً، وكذا العملاء والنقديات.

• **الخصوم (المطالب):** الخصوم تبيّن مصادر تمويل المؤسسة، وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل: مساهمات

الشركاء والأرباح غير الموزعة، وقد تكون خارجية مثل: القروض بمختلف أنواعها، وتصنف الخصوم إلى:

¹ عزه الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية LAS/ IFRS، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، أيام 13-15 أكتوبر، 2009، ص 01.

² طلال الجاوي، ريان نعم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية، جبهة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 55.

✓ الخصوم الجارية: وتعتبر الخصوم خصومًا جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الاثني عشر شهرًا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية .

✓ الخصوم غير الجارية: وتشمل جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصومًا جارية.

✓ الأموال الخاصة: وتمثل الفرق الموجب بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية.

إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصومًا واجبة التسديد.

2. جدول حسابات النتائج:

➤ **تعريف جدول حسابات النتائج**: إلى جانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من

المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات رقم صافي الربح للفترة مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات، ومهما كانت التسمية التي تُطلق على هذه القائمة فيجب أن تفصح بشكل كافٍ لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة.¹ ولقد عرّفه النظام المحاسبي المالي بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويُبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)."²

- أما المعلومات التي يقدمها جدول حسابات النتائج تتمثل في:

يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية:

○ منتجات الأنشطة العادية.

○ المنتجات المالية والأعباء المالية.

○ أعباء المستخدمين.

○ الضرائب والرسوم المماثلة.

○ مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

○ نتيجة الأنشطة العادية.

○ العناصر غير العادية.

○ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

○ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

أما المعلومات الأخرى المقدّمة إما في حساب النتائج أو في الملحق المُكْمَل له فهي:

¹ محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص 448.

² القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المادة رقم 1.230، ص 24.

○ تحليل منتجات الأنشطة العادية.

○ مبالغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة، والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة لشركات

المساهمة.¹

➤ **عرض حسابات النتائج:** يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية

كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة).

لقد حدّد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواعمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم

معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم وهما:²

- حسابات النتائج حسب الطبيعة.

- حسابات النتائج حسب الوظيفة.

أ. **حساب النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصصاً للاهتلاكات، مشتريات

البضائع، ..)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض

الإجمالي عن الاستغلال، ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقاً لهذه الطريقة نحتاج إلى المرور عبر المراحل

التالية:³ (الملحق رقم 02)

❖ **إنتاج السنة المالية:** يحسب كما يلي:

- ح/70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنّعة والخدمات المقدّمة والمنتجات الملحقة بكل فروعه.

- ح/71: الإنتاج المخزن أو المسحوب من التخزين، وهذا الحساب يمكن أن يكون موجباً أو سالباً حسب

التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.

- ح/73: الإنتاج المثبت.

- ح/74: إعانات الاستغلال.

وعليه فإن إنتاج السنة المالية يساوي:

¹ بن رحمون سليم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة

الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 81-83.

² Elie Cohen, **Analyse Financière**, Ed Economica, 6ème édition, Paris, France, 2006, p 403.

³ أوسري منير، سببر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، بحث مقدّم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية LAS/IFRS، جامعة محمد سعد دحلب، البلدية، الجزائر، أيام 13-15 أكتوبر، 2009، ص 5، 6.

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 70/\text{ح} + 71/\text{ح} + 73/\text{ح} + 74/\text{ح}.$$

❖ استهلاك السنة المالية: يدخل في حسابه ثلاث حسابات وهي:

- ح/60: المشتريات المستهلكة (بجميع فروعه).

- ح/61: الخدمات الخارجية أي المستلمة من الغير.

- ح/62: الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

وعليه فإن استهلاك السنة المالية يساوي:

$$\text{استهلاك السنة المالية} = 60/\text{ح} + 61/\text{ح} + 62/\text{ح}.$$

❖ القيمة المضافة للاستغلال: وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}.$$

❖ إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروحا منه مصاريف المستخدمين

(ح/63) والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (ح/64).

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - (\text{ح/63} + \text{ح/64}).$$

❖ النتيجة العملياتية: عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافاً إليه المنتجات العملياتية

الأخرى (ح/75) والاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات (ح/78) مطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى

(ح/65) ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح/68).

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + 75/\text{ح} - 65/\text{ح} - 68/\text{ح} + 78/\text{ح}.$$

❖ النتيجة المالية: وهي عبارة عن الفرق بين المنتجات المالية (ح/76) والأعباء المالية (ح/66).

$$\text{النتيجة المالية} = 76/\text{ح} - 66/\text{ح}.$$

❖ النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي عبارة عن مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}.$$

❖ النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وهي النتيجة بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{ح/69}.$$

❖ النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين العناصر غير العادية (المنتجات) (ح/77) والعناصر

غير العادية (الأعباء) (ح/66).

$$\text{النتيجة غير العادية} = 77/\text{ح} - 67/\text{ح}.$$

❖ **صافي النتيجة للسنة المالية:** وهي عبارة عن جمع أو طرح حسب حالة النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

صافي النتيجة للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + / - النتيجة غير العادية.

ب. حساب النتائج حسب الوظيفة: ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة، بحيث تُرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكلفة، والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية، ومن أجل إعداد هذه القائمة فإنه يجب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها إلى الأعباء حسب الوظيفة.¹ (الملحق رقم 03)

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية وتشارك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضرائب والنتيجة غير العادية، وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية.

❖ **هامش الربح الإجمالي:** وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقاً من تغطية مصاريف تشغيلها.²

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات .

• **رقم الأعمال:** الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة.³

• **تكلفة المبيعات:** وهي تشكل الكلف التي تتحملها المؤسسة في سبيل البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء.⁴

❖ **النتيجة العملياتية:** وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري (الأساسي)، ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات العملياتية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى.

¹ شونوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوجداد، الجزائر، 2008، ص 17.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 31.

³ دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 79.

⁴ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 31.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتوجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملياتية الأخرى.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى طريقة إعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية، ثم دراسة تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

1. الميزانية المالية (سيولة-استحقاق): تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث تُرتب الأصول وفقاً لدرجة سيولتها المتزايدة، أما الخصوم فترتب وفقاً لدرجة سيولتها المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.¹

الجدول رقم (01): الميزانية المالية

الأصول	الخصوم
الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة ومتوسطة الآجال) بالقيمة الحقيقية.	<p>الأموال الدائمة. رؤوس أموال طويلة الرأسمال الاجتماعي. ومتوسطة الآجال.</p>
الأصول التي تقل مدتها عن سنة.	<p>الديون التي تزيد مدتها عن السنة (طويلة و متوسطة الآجال). الأجنبية</p> <p>أموال قصيرة الأجل.</p> <p>الديون التي تقل مدتها عن السنة.</p>

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة -، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012، ص 90.

2. الميزانية الوظيفية: يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل، تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، حيث يُعيد بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص ص 89، 90.

إلى كتل حسب مستوى ديمومتها، وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي:¹

- كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) والاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية).
 - كتلتين من الخصوم: الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) والموارد المتداولة (أسفل الميزانية).
 - الخزينة: (موجبة أو سالبة) كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.
- والجدول التالي يوضح كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية:

الجدول رقم (02): كيفية إعداد الميزانية الوظيفية

الموارد الثابتة:	الاستخدامات الثابتة:
رؤوس الأموال الخاصة.	الأصول الثابتة الصافية:
الخصوم غير الجارية.	التثبيات غير المادية.
	التثبيات المادية.
	التثبيات المالية.
<u>الخصوم المتداولة للاستغلال:</u>	<u>الأصول المتداولة للاستغلال:</u>
التسيقات المستلمة.	المخزونات (القيمة الصافية).
الموردون.	الزبائن (القيمة الصافية).
الديون الجبائية والاجتماعية.	التسيقات والمدفوعات على الحسابات.
المنتجات المعاينة مسبقا.	الأعباء المعاينة مسبقا.
	الضرائب.
<u>الخصوم المتداولة خارج الاستغلال:</u>	<u>الأصول المتداولة خارج الاستغلال:</u>
الديون المدينة الأخرى .	المدينون الآخرون .
<u>الخزينة خصوم:</u>	<u>الخزينة أصول:</u>
أموال الخزينة- خصوم.	الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية.
	أموال الخزينة.

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 64، 65.

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012، ص 91.

3. تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية: هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل لإبراز مدى توازن المؤسسة ومن أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية، ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.

3-1 رأس المال العامل: هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي، ويمكن فهم رأس المال العامل وفقا لمقاربتين:¹

- الأولى: هي مقارنة تقليدية للميزانية المالية والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي.

- الثانية: هي مقارنة حديثة للميزانية الوظيفية، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.

أ. رأس المال العامل الصافي:

• **المفهوم و طريقة الحساب:** يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة: انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي غير الملائم، ذمم الزبائن غير القابلة للتحويل... إلخ، ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية، حيث نجد أنه عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية و الخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية).

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:²

✓ رأس المال العامل الصافي موجب: $FR > 0$: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل،

وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى

¹ سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلة، سطيف، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص 59.

² المرجع نفسه، ص ص 61، 62.

وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة .

✓ رأس المال العامل الصافي معدوم: $FR=0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتُغطى عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

✓ رأس المال العامل الصافي سالب: $FR<0$: في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ب. رأس المال العامل الوظيفي (رأس المال العامل الصافي الإجمالي):

• المفهوم وطريقة الحساب: هو مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية، ويمكن تعريفه بأنه: "فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال"، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة، ويُعبّر عنه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة.

3-2: احتياجات رأس المال العامل: هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات والمبيعات، المقبوضات والمدفوعات، وأهو رأس المال العامل الأمتل للبنية المالية للمؤسسة أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة، والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة. وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:¹

✓ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ.ر.م.ع.إ): يتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويُعبّر عنه بالعلاقة التالية:

إ.ر.م.ع.إ = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

✓ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ.ر.م.ع.خ.إ): يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل، ويُعبّر عنه بالعلاقة التالية:

إ.ر.م.ع.خ.إ = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

¹ عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص 17، 18.

3-3: الخزينة الصافية: يمكن تعريفها على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيات واحتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها، وتُحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليين:¹

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

أو

الخزينة الصافية = الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال الخزينة أصول - أموال الخزينة خصوم.

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات التالية:²

✓ **الحالة الأولى:** الخزينة الصافية: وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها

المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

✓ **الحالة الثانية:** الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي

يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

✓ **الحالة الثالثة:** الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال

العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

4. التحليل بالنسب المالية: يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها

على الدفع، ومدى فعاليتها في إدارة الأصول، وتشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة

الأجل، وتشير قدرتها على الدفع إلى قدرتها على تلبية التزاماتها طويلة الأجل، وتشير فعالية إدارة الأصول إلى

قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة ودائئها.³

¹ لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 35.

² سعادة اليمين، مرجع سابق، ص ص 66، 67.

³ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص

4-1: نسب السيولة: تقيس هذه النسب الملاءة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل، والملاءة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات المنشأة المتداولة، ويمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة.¹

أو يمكن القول باختصار بأن هذه النسب تهدف إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في المدى القصير، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل.²

وتشمل هذه النسب ما يلي:

الجدول رقم (03): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية.
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون.
نسبة النقدية	$\frac{\text{الموجودات وما يماثلها}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية وما في حكمها (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية.

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، داروائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2005، ص ص 72-

.74

4-2: نسب النشاط ومعدلات الدوران: تعتبر مجموعة نسب النشاط مقياساً لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لأجل تحقيق أهدافها الأساسية من إنتاج أكبر حجم ممكن من السلع والخدمات لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وبعبارة أخرى تستخدم هذه النسب لتحديد مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، ومدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.³

¹ يوسف سعادة، خالد وهيب، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 61.

² مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 365.

³ خالد أمين وآخرون، دورة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني، سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع جمعية المصرفيين الفلسطينيين، غزة، فلسطين، 1998، ص 26.

الجدول رقم (04): نسب النشاط ومعدلات الدوران

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$	يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون}}$	يساعد هذا المعدل في معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي
فترة التخزين	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة
معدل دوران الذمم	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رصيد الذمم}}$	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دلّ ذلك كفاءة الإدارة والعكس صحيح.
فترة التحصيل	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين}}$	يُقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع، وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دلّ ذلك على درجة عالية من السيولة.
معدل دوران النقدية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الموجودات وما يماثلها}}$	تبيّن هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، داروائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2005، ص ص 75-77.

4-3:نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي: النسب السابقة لها علاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي

مدى اليسر المالي، وبالتالي يجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة مع الأخذ في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية¹. وهناك عدد من النسب شائعة الاستخدام من بينها:

الجدول رقم (05): النسب الهيكلية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الخارجي للأصول	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها بأموال الغير
نسبة التمويل الداخلي للأصول	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل.
نسبة المديونية الكاملة	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون
نسبة المديونية قصيرة الأجل	$\frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل.

المصدر: محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص ص 667،668.

المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج

يهدف قياس أداء المؤسسة يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها: قدرة التمويل الذاتي،نسب الربحية،الرافعة المالية،التحليل الأفقي والعمودي.

1. قدرة التمويل الذاتي:

- **المفهوم وطرق الحساب:** ويُقصد بها مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية،حيث يعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة ماليًا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها ،وتتمثل قدرة التمويل الذاتي نظرياً في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن المقبوضات

¹ محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص 667.

السنوية مطروحاً منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضاً نقدياً متمثلاً في:¹

قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات - مجموع المدفوعات.

وهناك طريقتان لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما: طريقتي الطرح والجمع.

✓ الطريقة الأولى: طريقة الطرح: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقاً من الفائض الخام للاستغلال

بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

الجدول رقم (06): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

الحسابات	الفائض الخام للاستغلال	
75 (ما عدا 752).	المنتجات العمليانية.	+
65 (ما عدا 652).	الأعباء العمليانية الأخرى.	-
76	المنتجات المالية.	+
66	الأعباء المالية.	-
77	المنتجات غير العادية.	+
67	الأعباء غير العادية.	-
695	الضريبة على الأرباح.	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 105.

✓ الطريقة الثانية: طريقة الجمع: وفقاً لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية

عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

الجدول رقم (07): طريقة حساب قدرة التمويل (طريقة الجمع)

الحسابات	النتيجة الصافية	
68	المخصصات للاهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة.	+
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤنات.	-

¹ عبد الحفيظ الأرقم، مرجع سابق، ص 34.

652	نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية.	+
752	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية.	-
754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية.	-
قدرة التمويل الذاتي (CAF)		

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 106.

• **التمويل الذاتي:** يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهي ما تبقى بعد مكافأة

المساهمين (علاوات الأسهم)، ويشكل مورد داخلي لها، ويستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها، ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:¹

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{علاوات الأسهم.}$$

2. **نسب الربحية:** من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد: تحقيق أكبر معدل

للربحية، والتي تعتبر محصلة لعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، ويلقى مؤشر الربحية اهتمامًا متزايدًا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد، لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي.²

وتعدّ هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة للمؤسسة كمفهوم للقياس بسبب عدم توفر وسيلة تكامل تجمع بين هذه النسب حتى تبرز متى تكون استثمارات المؤسسة مربحة، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بالتضحية بأرباح حالية من أجل الحصول على أخرى أكبر في المستقبل.³

وتعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسة، حيث تفحص قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من

مبيعاتها، وتعتبر من المقاييس الهامة لقياس فعالية سياسات إدارة المؤسسة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية. فبالإضافة إلى استخدام التحليل الرأسي والذي يبين نسبة كل عنصر من عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات، هناك عدد آخر من النسب التي تقيس نسب الربحية للمؤسسات⁴، والتي من أهمها النسب التالية:

أ. **نسبة ربحية المبيعات:** تهدف دراسة ربحية المبيعات إلى معرفة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من

خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

¹لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 106.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

³ بن مالك عمار، مرجع سابق، ص 43.

⁴ فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص 79.

الجدول رقم (08): نسب ربحية المبيعات (الهوامش)

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة هامش الربح الإجمالي	$\frac{\text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.
نسبة هامش القيمة المضافة	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال	$\frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال.
نسبة هامش الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة -، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص 107.

ب. نسب المردودية: المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية.¹ وفيما يلي أهم نسب المردودية:

الجدول رقم (09): نسب المردودية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصافية	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$	يركز هذا المعدل على مدى قدرة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 107.

الاستغلالي.		
يوضح هذا العائد مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال.	<u>النتيجة الصافية</u> الأموال الخاصة	المردودية المالية

المصدر: عبد الحليم كراجة وآخرون، عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 177.

• الأصول الاقتصادية = التثبيات الإجمالية الصافية + احتياجات رأس المال العامل.

3. الرافعة المالية: تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث

تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شريطة أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، و أن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية، و هذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة، نظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة و المخاطر التي تتعرض لها، و عليه فإن هناك حدًا لا ينبغي تجاوزه.¹

لذلك فإن استخدام الديون من قبل المؤسسة يعتبر قرارًا في غاية الأهمية نظرًا لخطورة النتائج المتعلقة

بهذا القرار، كذلك فإن زيادة ديون المؤسسة إلى حدّ كبير يجعل من الصعب على المؤسسة الحصول على ديون إضافية في المستقبل.²

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، مرجع سابق، ص ص 89، 90.

² فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص 75.

خلاصة الفصل الأول

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي منذ نهاية القرن الـ 19، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار الكثير من المؤسسات ممّا أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، كونه عبارة عن دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و تحليلها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وتغيرات ذلك، وللوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل المالي جملة من الخطوات تشكّل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة.

وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساساً حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، التحليل الأفقي والتحليل العمودي، فباستخدام هذه الأدوات يمكن الحكم على سيولة، ملاءة والهيكل التمويلي داخل المؤسسة.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية

تمهيد

تعتبر المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام المصرفيين والباحثين، نظراً لما تواجهه البنوك من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً، حيث نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في جانب الخدمات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، كل ذلك أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك مع زيادة تعقيدها والتي تأتي في مقدمتها الائتمان المصرفي الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط المصرفي.

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وبفعل تحولات هذه الأخيرة تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمّل البنوك دوماً للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة، وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيف منها تعود أساساً إلى فعالية أنظمة المراقبة التي توضع خصيصاً لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل في المحيط.

وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية تعتبر من أهم هذه المخاطر والناجمة عن المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات، والتي يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك بتحديد بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً، وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها، ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها وذلك باتباع أساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقوده إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

وبهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية للمخاطر البنكية عموماً والائتمانية خصوصاً تمّ تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الأربع التالية:

المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر بالبنوك.

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية.

المبحث الرابع: تحليل الائتمان.

المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية

لكل بنك درجة معيّنة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي وكذا في نفس النشاط، ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعاريف وعوامل كانت سبباً في نشأتها وتنوعها وكذا أنواعها المختلفة.

المطلب الأول: نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية

لقد ساعدت عدّة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية والتجارية تقوم أساساً على تجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، والحدّ من مخاطرها ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة. أما أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع، ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك ثلاثة عوامل زعزعت الاستقرار وهي:

- الدور المتضخم للأسواق المالية.

- التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية.

- ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تمّ التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، وتوّعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيداً عن أنشطتها الأصلية، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل: المشتقات المالية وعقود المستقبلات، ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

ونتيجة لموجات التغيير سابقة الذكر والتي رغم سرعة تطورها إلا أنها تطوّرت على نحو منتظم، فقد برزت إدارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح واحدة من أهم الوظائف الإدارية ضمن المؤسسات المصرفية.¹

¹ شعبان فرج، محاضرات في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/2014، ص 59.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطرة

بشكل عام المخاطر تعني مجالات الخسارة غير المتوقعة أوعدّ الربح لأي شيء له قيمة، ولا يمكن إبعاد أوإلغاء عدم التأكد من المخاطر، وحيث ما وُجد عدم تأكد تكون هناك مخاطر، والتعريف الأكثر شيوعاً هو أن " المخاطر عدم التأكد وتوقع الخسارة"، إلا أن هناك رأياً يقول أن المخاطر تختلف عن عدم التأكد، لأن عدم التأكد غير قابل للقياس.¹

- يعرف Vaughan "فوغان" المخاطر بأنها: "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل، بحيث تختلف الأهداف المرغوب تحقيقها عما هو متوقع".²
 - يعرف Jordan Elliott "جوردن إليوت" و"Goohman John Downes" "جوهمان جون داونز" المخاطرة بأنها: "تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أوعدم الحصول على القيمة، مشيراً إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد، حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس".³
 - يعرف JoelBessis "جوال بيسيز" المخاطرة بأنها: "تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد، وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية".⁴
 - ويعرف "هندي" المخاطرة بأنها: "تمثل التقلب في العائد المستقبلي".
 - كما يمكن تعريف المخاطرة بأنها: "حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أوالخسارة"، كما يمكن تعريفها بأنها احتمال أن يكون توقع ما خطأ".
- يقيس الرياضيون والإحصائيون الخطر بمقدار الانحراف عن المعدل أوالعائد المتوقع، وتوصف المخاطرة عادة بأنها عالية إذا كانت احتمالات عدم حدوث التوقع مرتفعة وبأنها منخفضة إذا كانت احتمالات عدم حدوث التوقع منخفضة.⁵
- وفي ضوء ما تقدّم يمكن تعريف المخاطرة على أنها: الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أوغير متوقعة، تؤثر على ربحية البنك رأسماله.
- ومنه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية كما يلي:

¹النجار عماد غفوري، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان دراسة حالة شركة وطن الخير المقاولات العامة المحدودة للمدة 2010 - 2012 المالية، مجلة المثني، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس، العدد 2، 2015، ص 205.

²Emett J. Vaughan, **Risk Management**, (John, Wiley & Sons Inc), USA, 1997, p

³Goohman John Downes & Jordan Elliott, **Dictionary of finance and Investment terms**, (Barra Inc, USA), 1995, p 491.

⁴Joel Bessis, **Risk Management in Banking**, John Wiley & Sons Ltd, 1998, p 5.

⁵مروان النحلة، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر بلد النشر، 2010، ص 03.

• تُعرف المخاطرة بأنها: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"، أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.

• كما عرّفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الوم أ المخاطر بأنها: "احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحدّ من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحدّ من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.¹

المطلب الثالث: أنواع ومصادر المخاطر البنكية

أولاً: أنواع المخاطر

تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات.

1. **المخاطر المالية:** تتضمن المخاطر المالية جميع المخاطر المتصلة بإدارة موجودات ومطلوبات البنك،

وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارات البنوك، وفقاً لتوجه وحركة السوق والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتحقق البنوك بإدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

- أ. **المخاطر الائتمانية:** هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المحدد، والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، وتعتبر القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان.²
- ب. **مخاطر السيولة:** يشير هذا المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة إلى النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية

¹ حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تحت شعار آفاق الصيرفة الإسلامية، سوريا، 2006، ص 04.

² ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل 2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بفلسطين، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 73.

أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير، ويتحدد هذا من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض.¹

ج. **خطر عدم الملاءة:** كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء، حيث يكون البنك في حالة يُسر وملاءة عندما تفوق أصوله خصومه، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية، ويمكن تعريف خطر الملاءة على أنه: "تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومه، وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع يجعل البنك في حالة عدم الملاءة."²

د. **مخاطر السوق:** تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرًا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتتسبب عندما يكون هناك تغير في أسعار الأصول أو الأدوات المتداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها.

ويمكن تعريفها على أنها تلك المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع وتشمل:

✓ **مخاطر أسعار الفائدة:** تتمثل في عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ماتعاقد البنك مع عميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموماً فذلك يعني أن البنك قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.³

✓ **مخاطر سعر الصرف:** وهي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات، مما يؤثر على موجودات هذه البنوك من العملات الأجنبية حال انخفاض أسعارها، أو يؤثر على مطلوباتها من العملات الأجنبية حال ارتفاع أسعارها.⁴

¹ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 44.

² ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2012/2013، ص 33.

³ عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص 45.

⁴ سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 82.

2. **مخاطر العمليات (التشغيلية):** إن سبب هذا النوع من المخاطرة هو حالة عدم التأكد المتعلقة بإيرادات البنك التجاري التي تنتج بسبب عطل في النظام الحاسوبي للبنك أو بسبب أخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين أو إضرابات يقوم بها العاملين والعديد من الأسباب الأخرى. إن تأثير هذه الأحداث السلبية وبشكل غير متوقع على إيرادات البنك هو الذي يجعلها ضمن المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.¹

هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية، حيث تمّ تعريفها على أنها: "أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان"، وأفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل 2 الذي عرّفها على أنها: "مخاطر تحمّل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية"، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنّه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية.

3. مخاطر أخرى:

- أ. **المخاطر الإستراتيجية:** وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط استراتيجي في البنك.² وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.³ وتُدعى كذلك بخطر السياسة العامة، فهو ناتج عن غياب إستراتيجية واضحة وملائمة للمؤسسة المصرفية.⁴
- ب. **المخاطر القانونية:** تتعرض البنوك لأشكال عديدة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض من أموالها أو تزيد من التزاماتها بصورة مفاجئة: إما نتيجة لعدم توافر المعلومات والقواعد القانونية أو نتيجة لعدم دقتها أو لعدم الالتزام بها، هذا فضلاً عن التعرض للمخاطر القانونية الناتجة عن الدخول في أنواع جديدة من المعاملات التي لم تُنظّم من الناحية التشريعية.⁵
- ج. **المخاطر الاقتصادية:** هي الأخطار التي يتعرض لها رأس المال والعمل كأخطار الكساد الاقتصادي وأخطار الحرائق والزلازل وغيرها، وهي تصيب رأس المال مباشرة، أما الأخطار التي تصيب العمل فمن

¹ حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدّمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 6 و 7 جوان 2005، ص 06.

² عبد الواحد سعيد عمرن، أثر إدارة مخاطر (السيولة، الائتمان، رأس المال) على درجة الأمان المصرفي، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني خلال الفترة 2004-2010، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، العدد 30، 2015، ص 10.

³ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص 37.

⁴ آسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 33.

⁵ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 173.

أمتلتها: خطر الوفاة، المرض، البطالة، والتي تشير إلى الآثار السلبية التي تعصف بنشاط المقترض، وبالتالي قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.¹

ثانياً: مصادر المخاطر

المخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:

- ✓ **المخاطر النظامية:** ويُطلق عليها المخاطر العامة، وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يُستجدّ من أحداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها مثل: زيادة حدة التضخم، بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بين البنوك.²
- ✓ **المخاطر غير النظامية:** هي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

¹ يوسف حديم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والخطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 225.

² حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2002، ص 167.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثمّ تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر:

يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها: "الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حدّ ممكن، سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية".¹

وتعرف إدارة المخاطر بأنها: "مجموعة من الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولون عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها، والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث، وبالتالي إرساء خطة للتحقق من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة، وحماية المشروع من أي خسارة مفاجئة لأي ظروف تتعرض لها".²

وبصفة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، وبمعنى آخر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

ثانياً: الأهداف

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وهناك عدّة أدوار منوطة بإدارة المخاطر أهمها:³

- تنفيذ إستراتيجية البنك بتزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسات الأعمال.
- الميزة التنافسية.

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 19.

² طارق طه، إدارة البنوك والنظم المعلوماتية المصرفية، الألفية، مصر، 2000، ص 325.

³ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 210.

- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- المساعدة في اتخاذ القرار من خلال رصد المخاطر الكامنة قبل اتخاذ القرار، وإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها.
- وضع نظام للرقابة الداخلية، وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للأخطار التي قد يواجهها.

المطلب الثاني: مراحل، أساليب وأدوار إدارة المخاطر

أولاً: مراحل إدارة المخاطر:

هناك أربعة مراحل في إدارة المخاطر البنكية وهي:¹

- أ. تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض، وتؤدي إلى تعطيل الإنتاج.
 - ب. قياس درجة الخطر: ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الاقتصاد، وكذلك تقويم غرض قرض وطبيعة مشروع سيمول.
 - ج. تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها: وهذا ما يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود.
 - د. إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر: وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة والمتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاءة ضمن السياسات العامة الموضوعية.
- وبعد التعرف على الخطر وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد أو أكثر من الأساليب التالية للتعامل معه:²
- ✚ تجنب المخاطر: ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.
 - ✚ السيطرة عليها: ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الإدارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة، كما يتضمن تحديد المخاطر حتى لو وقعت بعد ذلك.
 - ✚ تحويلها: ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل بنقل المخاطر إليها مثل: التأمين، كما في حالة تمويل الصادرات.

¹ مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ج 2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006، ص 273.

² مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 274.

ثانياً: أدوار إدارة المخاطر:

إن الهدف من إدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، هذه القدرة تخدم عدة وظائف هامة منها:¹

- أ. أداة لتنفيذ الإستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقاً لذلك، وبدونها لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان أيضاً السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة.
- ب. الميزة التنافسية: العلم بالمخاطر هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء، وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة.
- ج. اتخاذ القرار: إن تحمّل المخاطرة عملية تنطوي على الاجتهاد وإصدار الأحكام، وليس من السهل قياس ورصد كل أبعاد المخاطرة، ورغم أن المخاطر يتم قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما.
- د. إن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجاً لعملية اتخاذ القرار بالكامل بل المساعدة في هذه العملية.

- د. مخاطر التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة إلى أخرى، ومن عميل لآخر، يُضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه تكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة.
- هـ. رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمّل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عنها، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر والتعقّل في العادة ويحول دون اتخاذ قرار بتحمّل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها.
- و. إدارة المحافظ: تعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات المصرفية أحدث مجالات إدارة المخاطر.

المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية:²

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 223-232.

² إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص ص 44، 45.

1. رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

2. كفاية السياسات والحدود: يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، وذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر، ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك.

3. كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

4. كفاية أنظمة الضبط: إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر. إن إنشاء والاستمرار في تطبيق رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف البنك، وفي الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل، وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.

المطلب الرابع: الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية

سيتم التركيز على الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات.

1. أساليب إدارة المخاطر الائتمانية: تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي

من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة أثارها السلبية على أداء البنك.

أ. الاستعلام المصرفي: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها.¹

وتتمثل أساليب إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:²

✓ تنوع مخاطر الائتمان: في التمويل الحديث نجد أن تنوع الأصول هي الاتجاه النظري والأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من المستويات تتوقع معه وجود خطر ضمن محفظة الاستثمارات ، ولقد ترتب على عدم التنوع في كثير من الحالات فشل مؤسسات مالية في الثمانينات والتسعينات.

✓ تنوع المحفظة: فيما يتعلق بمحفظة الاستثمار ، فإن الفضل يرجع إلى الجهود الكلاسيكية التي قدمها "ماركوفيتش" 1959، والذي أبرز أهمية اختيار المحفظة وأهمية الكفاءة في تنوعها، وما زالت نظريته هي الأساس المرجعي لتنوع أصول المحفظة، وينطوي تنوع المحفظة على التباين في العائد على أصول محفظة المنشأة عندما تتكون من مزيج من الأصول العديدة.

2. إدارة مخاطر السيولة:³

هناك تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) وتسيير طويل المدى.

- التسيير قصير المدى (تسيير الخزينة): إن البنوك دائمة الاهتمام بتسيير خزنتها أي تسيير الأصول المملوكة من عملة محلية أو عملات أجنبية مع احترام القوانين النقدية وقوانين الصرف.
- التسيير طويل المدى: يتم تسيير مخاطر السيولة على المدى الطويل بتحديد السقف لمختلف أقسام هيكل الاستحقاق بطريقة تسمح بتجنب الأجل.

3. إدارة مخاطر أسعار الفائدة والصرف:⁴

- إدارة فجوة حساسية الاستثمار: وهي تعني مقارنة الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة مع الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة، وهذا لتقييم الأصول المولدة للعائد، ويتم احتساب فجوة حساسية الفائدة باستخدام المعادلة التالية:

¹ مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدها، قياسها، إدارتها و الحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أبريل 2007، ص 11.

² خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 31، 32.

³ المرجع نفسه، ص 32، 33.

⁴ طارق طه، مرجع سابق، ص 426.

$$\text{ISGAP} = \text{ISA} - \text{ISL}$$

حيث: ISGAP: فجوة حساسية الفائدة.

ISA: الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

ISL: الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

فإذا كان ناتج المعادلة موجب بمعنى أكبر من الصفر، فهذا يعني أن البنك يمتلك أصول حساسة وهو ما يُعدّ وضعاً استثمارياً مفضلاً، لأن ذلك يعني أن الفوائد التي يحصل عليها البنك من استثماره لأصول (عوائد الأوراق المالية، الائتمان المصرفي) يفوق الفوائد التي يقوم بسدادها على التزاماته (الفوائد المدفوعة للعملاء وفوائد القروض التي اقترضها البنك)، أي أنّ المحصلة تمثل ربحية، ما يطلق عليه الفجوة الموجبة لحساسية الفائدة، أما إذا كان ناتج المعادلة سالب بمعنى أصغر من الصفر، فالبنك يمتلك خصوم حساسة، وهو وضع غير مفضل من وجهة النظر الاستثمارية، وهو ما يطلق عليه بالفجوة السالبة.

- إدارة مخاطر أسعار الصرف: ينبغي تحديد حجم العملات الأجنبية بالبنك بما في ذلك العمليات القياسية داخل وخارج الميزانية العمومية في الصرف الأجنبي، وعند تقييم تعرّض بنك ما لمخاطرة العملة وكفاية تقنياته لإدارة المخاطرة يجب على المحلل أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة.

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية

تعدّ عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، وعمليات منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى البنك وحمايتها من المخاطر. والائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها أو التحوط لها بمنتهى الدقة، في حين يكون البنك ملتزمًا بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء آجالها أو عند طلبها، وفي نفس الوقت فإن المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة وذلك لسبب جوهري هو أن الائتمان الممنوح من البنك للمقترضين قد تمّ توظيفه في أنشطة تجارية وزراعية وسياحية مختلفة لا يمكن استعادتها بسهولة، لهذا تعتبر مخاطر الائتمان من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر البنوك، ومن ثمّ حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول (نامية ومتقدّمة)، إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعًا بين البنوك.

المطلب الأول: مفهوم و نشأة و تطور الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

الائتمان بلغة القانون له معنًى واسعاً، فهو يعني تسليم الآخر مالاً منقولاً أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديعة أو الرهن أو الإعارة، وفي كل هذا يتعلق الأمر بتسلّم مؤقت للمال مع نية استعادته. أما بلغة الاقتصاد، فالائتمان يعني تسليف المال لاستثماره في الإنتاج أو الاستهلاك معتمدين بذلك على عنصرَي الثقة والمدة.¹

أما الائتمان اصطلاحاً يُقصد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت، يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، أي تُعدّ صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على البنوك بجميع أنواعها، ويُعدّ عامل الوقت كأهم خواص الائتمان.

ويُعرّف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها، وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن البنك من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد.²

¹ النجار عماد غفوري، مرجع سابق، ص 03.

² عبد العزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتماني دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 28، العدد 3، 2006، ص 01.

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما، حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معيّن يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.¹

وعلى مستوى البنك، فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنكنظرًا لما يتحمّله من مخاطر متعدّدة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في الوقت ذاته الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنكوالذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

• إذا تحدثنا عن نشأة الائتمان فإننا نجد أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع دون إعطاء أصحابها حق بالفائدة، بل إنه كان يترتب عليه في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثمّ أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد و ضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات الإقراضية، بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية لاحظت هذه المؤسسات أن قسمًا من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليمها للمحتاجين مقابل فائدة، وهكذا بعد أن كان المودع يدفع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، كما انتقل العمل المصرفي من مهمّة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض، ليصبح العمل الأساسي لأعمال البنوك هو قبول الودائع والمدخرات من جهة، وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية متعددة الأشكال من جهة أخرى.²

• ويمكن تصنيف أنواع الائتمان بحسب الغرض أو الوظيفة التي يقوم بها على النحو التالي:³

أ. الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي: وهو بدوره ينقسم إلى:

✓ الائتمان الاستثماري: وهو القروض والتسهيلات الممنوحة إلى المشروعات والمؤسسات الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار والإنتاج من أراض وعقارات... إلخ، وهذا الائتمان يكون لأجل طويل.

✓ الائتمان التجاري: وهو الائتمان المُقدّم على شكل قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والدولي، كما يمكن أن يُقدّم للمشروعات الصناعية مثل: شراء المواد الأولية.

✓ الائتمان الاستهلاكي: وهو الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد لتمويل إنفاقهم الاستهلاكي.

ب. الائتمان المصرفي الممنوح بحسب الفترة الزمنية:

✓ الائتمان المصرفي قصير الأجل: وهو الائتمان الذي مدّته سنة أو أقل.

¹ صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني - القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003، ص 25.

² عبد العزيز الدغيم وآخرون، مرجع سابق، ص 01.

³ خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 10، 11.

✓ الائتمان المصرفي متوسط الأجل: ويقصد به الائتمان الذي تتراوح مدته ما بين سنة إلى خمس سنوات.
 ✓ الائتمان المصرفي طويل الأجل: وهو الائتمان الذي تكون فترته الزمنية لأكثر من خمس (05) سنوات وحتى ثلاثين (30) سنة.

ج. الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان: ويقصد به الائتمان الممنوح إلى الأطراف المختلفة وبواسطة الضمانات التي تقدمها هذه الأطراف إلى الجهة المانحة للائتمان، ويمكن تقسيمه إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني.

د. الائتمان المصرفي بحسب الجهة الطالبة له: ينقسم إلى:

✓ الائتمان العام: وهو الائتمان المقدم للدولة أو الحكومة أو المؤسسات العامة.

✓ الائتمان الخاص: ويتمثل في الائتمان الممنوح للإدارات والهيئات والمؤسسات الخاصة.

هـ. الائتمان المصرفي وفقا لطبيعته: يمكن تقسيمه إلى: ¹

✓ الائتمان النقدي المباشر: يعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا واستخداما في البنوك التجارية، وهو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية والأكثر ضمانا، ويكون على أشكال مختلفة (القروض والسلف النقدية، الكمبيالات المخصومة، السحب على المكشوف).

✓ الائتمان المصرفي غير المباشر: ومن أشكال هذا

النوع: الكفالات المصرفية، الاعتمادات المستندية، القبولات المصرفية، بطاقات الائتمان.

إن وظيفة الائتمان من أخطر الوظائف التي تباشرها البنوك التقليدية وعلى رأسها البنوك التجارية نظراً لأن الأموال التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين.

ثانياً: مراحل اتخاذ القرار الائتماني

إن في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار يتم التأثر بثلاث مجموعات من العوامل وبدرجات مختلفة، وهذه العوامل، وهذه العوامل يبينها الشكل التالي:

الشكل رقم (03): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

عوامل مرتبطة بنوعية التسهيل الائتماني المُقدم: - الغرض من الائتمان	عوامل مرتبطة بالبنك: - أهداف البنك - الإمكانيات المادية والبشرية	القواعد العامة في منح الائتمان « c » The Five's - شخصية
---	--	---

¹ عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، الكلية التقنية في السليمانية، المجلد 3، العدد 2، 2013، ص ص 62، 63.

<ul style="list-style-type: none"> - مدة الائتمان - مبلغ القرض - أسلوب سداد القرض - مصدر السداد - مدى ملاءمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية - الموازنة بين العائد وتكلفة الائتمان - المخاطر 	<ul style="list-style-type: none"> للبنك - معدل تركيز البنك في السوق - اعتبارات السيولة - استراتيجية البنك (تقليدية، هجومية، الرشادة الائتمانية) - السياسة الائتمانية والمصرفية للبنك (في إطار السياسة الائتمانية العامة) 	<ul style="list-style-type: none"> العميل Character - الطاقة المالية والإدارية للعميل Capacity - القدرة التمويلية الذاتية للعميل أي رأس المال Capital - الضمانات المقدّمة من العميل Collateral - الظروف الاقتصادية Condition
---	--	---

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرف (دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته)، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 189.

- يمر التسهيل الائتماني بعدد من المراحل أهمها:¹
 - تقديم العميل لطلب الحصول على قرض.
 - المناقشة المكتبية للعميل بالبنك.
 - إجراء الاستخبارات الائتمانية عن العميل و توفير البيانات عنه للباحث الائتماني.
 - زيارة محل النشاط الفعلي.
 - الدراسة المالية والدراسة الاقتصادية للقرض محل الاهتمام.
 - إعداد مذكرة الائتمان بمعرفة باحث الائتمان وعرضها على الإدارة المختصة لاتخاذ القرار المناسب.
 - تنفيذ القرار بمنح الائتمان للعميل.
 - المتابعة المستمرة لنشاط العميل المدين.
 - السداد النهائي للقرض.

المطلب الثاني: طبيعة المخاطر الائتمانية

أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية

من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك نجد المخاطر الائتمانية، والتي يقصد بها:

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 190.

• المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد، مما ينتج عنها خسارة مالية، حيث تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرتهم على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بردّ أصل الدين وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.¹

• وقد عرّف الاقتصادي Gerhard Schroeck مخاطر الائتمان بأنها: "المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع، أو إعادة جدول المدفوعات أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض".²

• كما تُعرّف مخاطر الائتمان بأنها: "مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد".³

• المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض (البنك) من قيام المقترض (العميل) بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه.⁴

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.

ثانياً: مصادر مخاطر الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة، وفيما يلي نتعرض لكل منهما:

أ. المخاطر الخاصة "المخاطر غير النظامية": يُقصد بها تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف: ضعف الإدارة المصرفية والأخطاء الإدارية

¹ عبد المعطي رضا الرشيد، محمد أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 213.

² Gerhard Schroeck, **Risk Management And Value Creation In Financial Institutions**, John wiley & Sons, Canada, 2002, p p 170, 171.

³ لطيف زيود وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي رقم 30، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 2، 2006، ص 205.

⁴ طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، بيروت، 1998، ص 443.

والإضرابات العمالية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة. إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات تجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

ب. المخاطر العامة "المخاطر النظامية" : يُقصد بها جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف

النظر عن ظروف البنك المُقرض، وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة

عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر: مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق

العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.¹

وخلاصة القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك، وهو ما يتطلب منه

النتنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً، ويمكن التقليل منها أو التحكم فيها من خلال التنويع على عكس المخاطر العامة

التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك السيطرة عليها والنتنبؤ بها مستقبلاً ومواجهتها، وبالتالي لا

يمكن تجنبها بالتنويع.

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر غير النظامية ويمكن

توضيحها بالمعادلة التالية:

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}$$

المطلب الثالث: أقسام وصور المخاطر الائتمانية وأسباب نشوبها ونتائجها:

أولاً: أقسام وصور المخاطر الائتمانية:

- إن المخاطر الائتمانية تُقسّم إلى:²

- مخاطر إقراضية مباشرة: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات الأخرى.
- مخاطر إقراضية محتملة: هي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل: الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالة.
- مخاطر المصدر: ينشأ هذا النوع من بسبب تغير وضع المُصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.
- مخاطر ما قبل التسويات: وهي مخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.

¹ منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، ط 3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 227.

² زياد رمضان، جودة محفوز، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 69.

• **مخاطر التسويات:** تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.

• **مخاطر التحصيل:** وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء تحويل بناءً على تعليمات أحد الزبائن وقبل أن يقوم بالدفع.

- وهناك صور مختلفة للمخاطر الائتمانية، وهي كما يلي:

1. **المخاطر المتعلقة بالمقترض:** إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعته المالي وسبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.
 2. **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون، إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.¹
 3. **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضمائنها، فمخاطر الإقراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها، ويمكن إبراز ذلك من تحليل بعض صور هذه المخاطر:
- فبالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساساً بمدى كفاءة المقاول وخبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها، سواء من حيث سلامة الدراسات التي يُعدّها للدخول في العطاءات أو من حيث إدارة التنفيذ وفقاً للبرامج الموضوعية لذلك دون تضحية بمستوى الأداء، والأمر الذي يُعرّض المقاول لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة. وترتبط مخاطر الإقراض بضمان كمبيالات أساساً بملاءة الموقعين على الكمبيالة ووفائهم بالتزاماتهم، وهو ما يتطلب الاستعلام عنهم ومتابعة أنشطتهم ومراكزهم المالية.
- أما مخاطر الإقراض بضمان بضائع فترتبط بنوعية البضائع الضامنة ومدى استقرار أسعارها في السوق ودرجة تعرضها للتلف والتقاعد.
- وتتعدد مخاطر الإقراض بأي أوراق مالية والتي ترتبط بمركز الشركات المُصدرة للأوراق وحجم التعامل على الأوراق المرتهنة في سوق الأوراق المالية، ومدى تذبذب أسعارها.
- وتزداد مخاطر الائتمان بالنسبة لتسهيلات السحب على المكشوف والتي تنشأ عن ضعف المركز المالي للمنشأة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

¹ عمر هاشم طه، مرجع سابق، ص 67.

ومن ثم تبدو أهمية توافر السيولة لأصولها والاطمئنان إلى نجاحها في تسويق ما تنتجه أو تتاجر فيه من السلع والخدمات.¹

4. **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها:²

أ. **المخاطر الاقتصادية:** التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره، ومن أمثلتها:

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلاتوما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية ومالية نقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.

- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أم في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

ب. **الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية:** وتتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدولة أجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دولة معينة، وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء.

5. **المخاطر المرتبطة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة الائتمان في البنك على متابعة الائتمان المُقدّم للزبون ومتابعته والتحقق من قيام الزبون بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد من المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع الزبون والتي تمّ وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام الزبون بسحب هذه الوديعة.³

6. **المخاطر الناجمة عن فعل الغير:** قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها: إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحدّ من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.⁴

ثانياً: أسباب نشوب المخاطر الائتمانية و نتائجها

من أسباب تعدد المخاطر الائتمانية نجد:

- عدم التطابق المعلوماتي بين البنك والعميل.
- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك.

¹ سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق، ص 87.

² المرجع نفسه، ص ص 87، 88.

³ عمر هاشم طه، مرجع سابق، ص 68.

⁴ سوزان سمير ذيب، مرجع سابق، ص 88.

- اتسام أداء الجهاز المصرفي بالتسرع والمنافسة غير الرشيدة.
- العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة ممّا يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية.

- عدم توافر المؤسسات الأخرى في بعض الدول ممّا أدى إلى عجز المؤسسات المصرفية القائمة عن استيعاب التمويلات المطلوبة ولجؤها إلى توظيف الأموال في مسارات غير اقتصادية.
- تعرض اقتصاد الدولة إلى هزات اقتصادية قد تؤثر في النهاية على نشاط العميل أو البنك في حدّ ذاته.¹

- غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه، فغموض الخطر الائتماني وعدم وضوحه للبنك أو عدم توقعه يُعدّ خطراً ائتمانياً في حدّ ذاته.²

• إن من أهم ما ينتج عن وجود المخاطر الائتمانية داخل البنوك التجارية ما يلي:³

- ✓ **تعثر التسهيلات الائتمانية:** لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلّم به أن كافة البنوك دون استثناء -حتى الناجحة منها- تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة التي تظهر في القوائم المالية في بند حساب الديون المعدومة.
- ✓ **فشل البنوك:** لقد أثبتت الدراسات المصرفية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية (الرديئة) التي تقدمها هذه البنوك لعملائها، ولو أردنا أن نضع أسباباً لفشل البنوك لوجدنا أن هذه الأسباب هي نفسها المتعلقة بتعثر التسهيلات الائتمانية.

المطلب الرابع: إدارة المخاطر الائتمانية

- يُقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعيّن على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية.⁴

¹ عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص ص 22، 23.

² رشاد نعمان، شايع العمري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 564.

³ حسن ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 186.

⁴ محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 38.

أولاً: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها ،وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:¹

✚ بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.

✚ بيانات عن توزيع المحفظة على تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة

ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

✚ مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على

النحو التالي:

- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
- نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة.
- بيانات عن التركيزات التي تصل إلى 25% فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية أو في صور تمويل مختلفة.
- بيانات إجمالية عن التركيزات التي تزيد عن 10% من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى).
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.
- نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض.
- إجمالي صافي العائد/ إجمالي القروض.

✚ بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات، ويتم

احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.

✚ تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب

تعثر الديون غير المنتظمة.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 239.

ثانياً: إدارة المخاطر بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

مع تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، أدرجت لجنة بازل للرقابة المصرفية بمشاركة الدول الصناعية الكبرى بحضور ممثلي محافظي البنوك المركزية لاثني عشرة دولة (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الو م أ، لوكسمبورغ) عام 1988، وتم الاتفاق على وضع معدل 8% كحدّ أدنى لكفاية رأسمال البنوك، وألزامت البنوك بتطبيقه في نهاية عام 1992.

واهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي وأنظمة قياس المخاطر وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي، فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير إلى الإدارة العليا لمناقشتها، فالهدف الأساسي هو قياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغائها نهائياً.¹

• وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر، نوضحها كما يلي:²

➤ المنهج الأول: ويُعرف بـ: "المنهج التمييزي" ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم، وتتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق، وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

➤ المنهج الثاني: يُعرف بـ: "المنهج التجريبي": بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمّة مع حجم الائتمان، يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

المطلب الخامس: تسيير المخاطر الائتمانية وإدارة القروض المتعثرة

أولاً: تسيير المخاطر الائتمانية: يُقصد بتسيير المخاطر الائتمانية على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها، وذلك بتحديد نوعية المخاطر

¹ حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 09.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 38.

وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:¹

- الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة.
- وضع حدٍّ للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض.
- التنوع: وهذا بتجنّب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلّب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

1. الاستعلام المصرفي: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:²

- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدّمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية، كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.

- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصاً إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتخذ مصادر المعلومات الداخلية من خلال:
 - الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائناً أو مديناً والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك.

- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.

- التزام العميل بشروط العقد وكفائه في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

- المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

¹ مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص ص 07، 08.

² المرجع نفسه، ص 08.

• تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات، وإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معيّن، وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض، ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

2. الأسلوب الوقائي: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثها، تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان

الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه، وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

• طلب الضمانات الملائمة: تفادياً للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعدّ من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل، حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم، وعادة ما يركّز البنك على نوعين من الضمانات:¹

✚ الضمانات الشخصية: وهي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض

والفوائد، وبذلك فهي تعبّر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:

- الكفالات: الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل، يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم

يف به المدين نفسه.

- الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معيّن يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة

تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها هذا النوع

هي: السفتجة، السند والشيكات.

- تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدّمه مؤسسة

التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد، ويكون أن تغطية الائتمان احتمالية، ذلك ما يجعله موضع

تأمين.

✚ الضمانات الحقيقية: تتركز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات

والعقارات، وتقدّم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك لضمان استرداد

القرض، وتأخذ شكل: الرهن العقاري، الرهن الحيازي والامتياز، وعموماً يتعيّن على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ

في الاعتبار:

- أن لا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 168.

- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.
- **الحدّ من التركيز الائتماني:** يُقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه، والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين، وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحدّ والتقليل منها من خلال:¹
 - تفرّض بعض الدول حدوداً للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% و 25% من رأس المال الموضوع، ويتعيّن الاهتمام بالمتابعة لأيّ تركّز في المخاطر الائتمانية لأيّ نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية.
 - طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.
 - كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دولياً- لجنة بازل للملاءة المصرفية- ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.
 - **الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية:** بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر، على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم، وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.
- 3. **الأسلوب العلاجي:** ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها، ويقوم هذا الأسلوب على:
 - **تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني:** بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتقديماً لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء، وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان، ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:
 - إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.
 - الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.
 - وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.
- ثانياً: **إدارة القروض المتعثرة:**
 - **الأسباب المؤدية لتعثر القروض:** من الأسباب المؤدية لتعثر القروض بالبنوك زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها، والدين المشكوك في تحصيله هو الدين الذي يُقدّر فيه البنك-استناداً إلى المركز

¹صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سابق، ص ص 72، 73.

الماليلعميل وقيمة الضمانات وإمكانية التسديد-أنه على قدر أو درجة من الخطورة لايمكن معها تحصيله خلال فترة معقولة مع احتمال استهلاكه كله أو بعضه.

ومن الأسباب التي تساعد على نشأة وزيادة الديون المشكوك في تحصيلها نذكر:¹

- ✓ أسباب متعلقة بالبنك: ونذكر منها ما يلي:
- قصور الدراسة الائتمانية المعتمدة في منح التسهيلات.
- اعتماد البنك عند اتخاذه لقرار منح التسهيلات على معيار الربحية أكثر من معيار المخاطرة.
- الخطأ في تقدير الضمانات.
- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة.
- عدم مراجعة البنك شهرياً على الأقل لحركة حساب العميل.
- فقدان أو قلة المتابعة الجدية للمشروع الممول، مع غياب بيانات دورية عن سير أوضاعه، فالبعض من مسؤولي الائتمان يعتقدون أن مسؤولية البنك تنتهي عند منح التسهيلات وينتظرون حلول آجال الدين لمطالبة العميل بالسداد.

✓ أسباب متعلقة بالعميل: نذكر منها:

- الخلل في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول.
- عدم تقديم البيانات أوالمعلومات الصحيحة عند طلب التمويل أوأثنائه.
- استخدام القروض قصيرة الأجل في تمويل مشاريع استثمارات ذات عائد طويل الأجل.
- التكوين الشخصي للعميل وأخلاقه ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها المحددة.

✓ أسباب خارجية أدت إلى نشوء وتراكم الديون المشكوك في تحصيلها: وتتمثل في:

- الحوادث المفاجئة غير المتوقعة كالحرائق و الزلازل.
- انتشار بعض الظواهر الانكماشية في الأسواق، مما قد يؤدي إلى اتساع رقعة البيع بالآجل وبالتالي عدم قدرة العميل على أداء التزامات السداد في المواعيد المحددة لذلك.
- تدخل الدولة المفاجئ وبشكل قد يؤثر على أعمال العميل ونشاطه ويحد من إيراداته المتوقعة، كرفع الدعم المقرر للسلعة أو زيادة الضرائب...إلخ.

• **كيفية التعامل مع الديون المتعثرة:** يتم التعامل مع الديون المتعثرة بالاختيار بين بديلين أساسيين وهما:²

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص ص 35، 36.

² عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنك، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص ص 82، 83.

✓ البديل الأول: تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه: وهذا البديل يتضمن ثلاث مراحل في مشوار العلاج ويكون محور عملية التعويم (الإنقاذ)، ثم الانتشال من التعثر ثم مرحلة الانتعاش.

أ. **مرحلة التعويم**: وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، حيث يقوم البنك بإعطاء فرصة للعميل عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده، وقد يمتد التسيير إلى أكثر من ذلك كأن يتم الاتفاق على إعادة جدولة المديونية، كما يمكن في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد وذلك بما يتناسب مع ظروف العميل وإمكانيته في السداد.

ب. **مرحلة انتشال العميل**: وفي هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدماً تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل وتوجيهه وفقاً لخطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل ويكون هدفها موازنة التدفقات النقدية للمنشأة المقترضة بحيث تغطي إيراداتها نفقاتها وتحقيق فائض مناسب.

ج. **مرحلة إنعاش العميل**: حيث بموجبها يتم تحويل العميل كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر يعمل بكامل طاقته، وذلك بمنحه قروضاً جديدة بشروط ميسرة لتمكينه من تسيير نشاطه.

✓ البديل الثاني: تصفية نشاط العميل: وهذا البديل لا تلجأ إليه البنوك إلا كحلٍّ أخير وبعد بذل كل السبل الأخرى وبعد تأكد البنك من الآتي:

- أنه لا سبيل إلى معالجة أو إصلاح أو التغلب على المشاكل والمعوقات التي يمر بها العميل، حيث يثبت للبنك أنها مشاكل دائمة وليست عارضة.
 - أن النشاط الذي يمارسه العميل وصل إلى مرحلة الانحدار وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط، وأن العميل لا يتوافر لديه القدرة والرغبة في الاستمرار.
- وتتم التصفية جبراً عن طريق الإجراءات القانونية أو تتم بالأسلوب الودي من خلال الاتفاق مع العميل.

المبحث الرابع: تحليل الائتمان

يُعدّ التحليل الائتماني أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، إذ تشكل مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، مما يؤدي إلى تعرض البنك المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في إعدام الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للمقترض المتعثّر في السداد، فضلاً عما يسببه الدين المتعثّر من تقليل دوران الأموال لدى البنك، ومن ثمّ تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وتقليل أرباحه وزيادة خسائره.

المطلب الأول: أهمية التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار الائتماني

أولاً: أهمية التحليل الائتماني

يُعدّ التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهتمها الاطمئنان إلى أن البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده، وأن إدارة البنك تؤدي مهمتها بكفاءة عالية، وهذه الأطراف هي: إدارة البنك، البنك المركزي، المساهمون والمودعون.¹

ويتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية وفهمها، وبمساعدة بيانات إضافية أخرى في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محدّدة، فقد يكون لأغراض تقويم قرار أو فرصة استثمارية أو لأغراض تقرير منح ائتمان والتنبؤ بالتعثّر المالي أو بهدف تقويم الأداء، إذ يقوم البنك بتوظيف الأموال الموضوعة تحت تصرفه في مجالات مختلفة، لكل نوع منها معدّل ربحية خاص ومختلف عن غيره، وعلى إدارة البنك أن توازن بين كل هذه الاعتبارات المتمثلة في السيولة والمخاطرة والتكلفة بشكل يحقق للبنك أكبر قدر ممكن من الأرباح دون المساس بالحدّ اللازم من السيولة مع الأخذ بالحسبان جانب الحيطة والحذر من المخاطرة.

ويُعدّ التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدّم طلباً للاقتراض من البنك ذا أهمية كبيرة لإدارة الائتمان فيه، إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد ويُنبنى أساساً على نتائج هذا التحليل، وقد يتوقف الحكم على مدى كفاية الإدارة أي مدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال البنك على قرارات مسؤولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية، فإذا تمّ اتخاذ قرارات خاطئة بإعطاء تسهيلات ائتمانية لمؤسسات وشركات مركزها المالي ضعيف، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض المعدومة ممّا يؤثر بعد ذلك في نتائج أعمال البنك، وربما يهدد بقاءه واستمراره، أما إذا جرى إجراء التحليل المالي بالشكل الصحيح من متخصصين أكفاء في

¹ رمضان زياد، جودة محفوظ، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، 2006، ص 263.

التحليل المالي، فإن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالائتمان سوف تكون رشيدة، ومن ثمّ تنخفض نسبة القروض المعدومة ويحقق البنك أرباحاً أكثر.

ويمكن إدراك أهمية التحليل المالي في مجال النشاط المصرفي نظراً لضخامة الأموال التي يتعامل فيها هذا القطاع وسرعة دوران رأس المال العامل فيه، فضلاً عن الدور المتميز الذي يحتله القطاع المصرفي في الهيكل الاقتصادي للدولة، الأمر الذي يدفع الكثير من الأطراف من متخذي القرارات إلى الاهتمام بما تقدمه البنوك من بيانات ومعلومات عن نتائج نشاطها لمساعدتها في ترشيد القرارات الاقتصادية.¹

ثانياً: التحليل الائتماني و دوره في اتخاذ القرار الائتماني

تحليل الائتمان هو تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على قرار منح الائتمان، ويسعى البنك من خلال عملية تحليل الائتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك، والتي قد تعوق قدرة الزبون على سداد القرض الممنوح له خلال فترة مستقبلية، ويتضمن ذلك دراسة مدى قدرة الزبون في الماضي على سداد القرض والالتزامات تجاه الغير وكذلك دراسة الحالة المالية والمعاملات مع الآخرين.²

وتزداد أهمية التحليل الائتماني في الوقت الحاضر وذلك بوصفه أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية بسبب القروض المتعثرة، إذ تطلب البنوك التجارية عادة من زبائنهم الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم معلومات مالية وغير مالية لغرض إخضاعها للدراسة والتحليل من قِبَل شعبة الائتمان في البنك، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها تقدّم توصياتها إلى إدارة البنك، والتي بناءً على ذلك تتخذ القرار المناسب بخصوص الموافقة على طلب الزبون.

وأصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان في تقييم الائتمان ضرورة تحديد المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عُرفت بنظام 5 C's of Credit، والذي يُعدّ أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي الائتمان عند منح القروض، والتي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة لدى الزبون المقترض:

1. **شخصية الزبون Character**: من خلال دراسة شخصية الزبون لا بدّ من معرفة مدى جدية وقوة

الزبون على الدفع و القدرة على التسديد.

2. **طاقة الزبون Capacity**: وتعني المقدرة على الدفع، وهي تشمل مجموعة من الاتجاهات من خلال أهلية

الشخص على الاقتراض وبقدرة الزبون على إدارة أعماله إدارة حسنة وسليمة تضمن للبنك سلامة أمواله المقدّمة

¹ إبراهيم محمد الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، (دراسة نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2007 المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص ص 10، 11.

² عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة-عملياتها وإدارتها-، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2008، ص 128.

- في صورة قروض عن طريق قدرة طالب الائتمان على تحقيق عائد متوقع كاف لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات، وأخيراً ممكن أن يشمل هذا المعيار مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من الزبون.
3. رأس المال **Capital**: يعني حجم وشكل ثروة الزبون التي يمكن عدّها كتأمين للدفع، أي يُعدّ المركز المالي للزبون من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل.
4. الضمان **Collateral/ coverage**: وفي بعض الأحيان تسمى التغطية، وهي تعني الضمان الذي يمكن الحصول عليه لتأمين الائتمان عند الطلب أي مقدار ما يملكه من أموال منقولة أو غير منقولة، والتي يبرهنها الزبون لتوثيق الائتمان المصرفي، وتُعدّ الضمانات خط الدفاع الثاني في حالة عجز الزبون عن سداد التزاماته بعد المعايير التي سبق الكلام عنها فيما يخص شخصية الزبون ومقدرته ومركزه المالي المعين.
5. الظروف المحيطة **Conditions**: وتمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالزبون، وبمعنى أوسع تأثير الحالة الاقتصادية على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي يعمل فيه الزبون، أي درجة مساعدة أو عرقلة المؤثرات الائتمانية الخارجية للزبون في الدفع.

وهناك منهج آخر يتبعه محلل الائتمان لتقييم الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان هو منهج: 5 Ps

ومعايير هذا المنهج هي:¹

1. الأشخاص **People**: تقييم شخصية الزبون من خلال تكوين صورة عامة عنه وعن حالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية، أما إذا كان طالب القرض شركة فلا بدّ من معرفة كفاءة العمال من حيث الخبرة، وعمر المديرين وقدرة الإدارة وفعاليتها من خلال إدارة الشركة والعائد على رأس المال والعائد على مجموع الأصول، فضلاً عن ذلك ينبغي معرفة نية وقدرة الشركة على الدفع، والسمعة في قطاع العمل وتمويل الشركة.
2. الغرض **Purpose**: الغرض من الائتمان وهو التعرف على الهدف من الحصول على الائتمان.
3. قدرة الزبون على التسديد **Payment**: احتمالات مدى قدرة الزبون على تسديد الائتمان وفوائده.
4. الحماية **Protection**: تفويض الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها الزبون من حيث النوع والقيمة.
5. التوقعات **Perspective**: أي استشراف المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل الائتمان، وهل يُعدّ طالب الائتمان هذا كزبون على المدى البعيد.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي في البنوك

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية -، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 379.

يستخدم التحليل المالي للتعرف على وضع المنشآت الاقتصادية عمومًا والبنوك خاصة، ويمكن تلخيص أهم الأساليب فيما يلي:

1. التحليل المالي باستخدام القوائم المالية المقارنة:

يُعد أسلوب التحليل المالي باستخدام القوائم المالية المقارنة أحد الأساليب المستخدمة لدراسة وضع المشروع وقياس مدى كفاءته وقدرته على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وتتم مقارنة القوائم المالية وفقاً لهذا الأسلوب عن طريق وضع بيانات الميزانيات أو قوائم الدخل جنباً إلى جنب، عن طريق أخذ القائمة الأقدم زمنياً أساساً للمقارنة، ثم فحص التغيرات التي حدثت على عناصر هذه القوائم من عام لآخر وعبر سنوات الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج التغيرات إيجابية كانت أو سلبية.¹

ويشمل هذا النوع من التحليل على نوعين هما:²

أ. **التحليل الرأسي:** ويقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة. وبعد تحديد النسبة المئوية للبنود الواردة في القوائم المالية، تحل النسب بدلا من الأرقام الفعلية، ويكون مجموع النسب الواردة في بنود القائمة مساوياً 100% بغض النظر عن حجم البنك.

ب. **التحليل الأفقي:** يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام لمدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، لذا فإن هذا النوع من التحليل يسمى بالتحليل التاريخي، ويستند هذا الأسلوب على أساس مقارنة كل بند من بنود القوائم المالية مع قيمته في السنة السابقة لتحديد قيمة التغير الذي لحق به ونسبته، ويُقصد بالتغير الفرق بين قيمة البند في السنة الجارية وقيمه التي كان عليها في السنة السابقة، ويقصد بالمقارنة تُعرف السنة السابقة بنسبة الأساس، وبقسمة التغير على رقم سنة الأساس يتم تحديد النسبة المئوية للتغير، والمعادلة التالية تلخص ما سبق:

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{الرقم في سنة المقارنة} - \text{الرقم في سنة الأساس}}{\text{الرقم في سنة المقارنة}} * 100$$

2. التحليل المالي بالنسب:

تقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب على إيجاد علاقات كمية بين بندين أو أكثر من بيانات قائمة المركز المالي وحسب أو من بيانات قائمة المركز المالي والدخل والدخلمعاً، وذلك بتاريخ معين، والاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات عبر الزمن للوصول إلى دلالات ذات عنى معين.

¹ إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008، ص 170.

² خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 44.

ويمكن القول إن النسب المالية تُعدّ أدوات معبّرة في التحليل المالي وذلك لاختصارها لكمية كبيرة من المعلومات إلى كمية محدّدة يسهل استخدامها بما لها من مؤشرات ذات معنى، بشرط أن يتم تركيبها وتفسيرها بشكل منطقي، ويستخدم المحللون الماليون المؤشرات في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات، إذ تزود النسب المالية المختصين وأصحاب العلاقة بمعلومات عن السيولة ومدى ملاءمة رأس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك، ويتمتع هذا النوع من التحليل بمزايا عدّة أبرزها:¹

- سهولة حسابها.

- مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية.

- مظهرها الكمي الممكن تفسيره واستخدامه في المقارنة.

وبالمحصلة فإن النسب المالية تُعدّ وسيلة تحليلية مهمّة في دراسة أداء البنك، ويمكن من خلالها استخلاص النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء أو تعديل الخطط أو السياسات أو كلاهما.

المطلب الثالث: المؤشرات المستخدمة في منح الائتمان

إن أكثر أساليب التحليل المالي انتشارًا وسهولة أسلوب التحليل باستعمال المؤشرات المالية، وإن أهم المؤشرات التي تعتمد على البنوك في منح الائتمان هي:

1. مجموعة مؤشرات السيولة:

تستخدم إدارة الائتمان مؤشرات السيولة للحكم على قدرة الزبون من ناحية الكفاءة المالية والاقتراضية أي قدرته في تسديد ما عليه من التزامات بتاريخ الاستحقاق، وسيولة الزبون من أهم الأمور التي تهتم بتحليلها إدارة الائتمان، كما تستخدم هذه المجموعة من المؤشرات في تقدير مدى حاجة الزبون لنوع الائتمان المستعمل في تمويل متطلبات رأس المال العامل لديه، ومن أكثر مؤشرات السيولة شيوعًا والتي تضمن للمحلل نتائج غاية في الأهمية عن حالة الزبون لإدارة الائتمان هي:

أ. مؤشرات التداول **Current Indicator**²: من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات

المتداولة وفق العلاقة التالية:

الموجودات المتداولة

= مؤشر التداول

المطلوبات المتداولة

¹ خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص ص 44، 45.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 267.

وتعكس الموجودات المتداولة ما يتوفر لدى الزبون من الأصول السائلة والأصول شبه السائلة التي تدعم قدرته في تسديد ما عليه من التزامات، أما المطلوبات المتداولة فإنها تبيّن ما هو ملتزم به تجاه غيره من التزامات مستحقة واجبة التسديد، كما أنها تعكس مدى لجوء الزبون إلى الائتمان قصير الأجل لتمويل متطلبات التشغيل لديه، وتعتبر هذه العلاقة عن عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة، ولقد اعتُبرت نسبة 1/2 مقبولة من قبل إدارة الائتمان، وأصبحت هذه النسبة هي المعيار المتفق عليه في التعاملات المصرفية في غالبية البنوك التجارية لأنها تمثل حدّ الأمان الذي يضمن للبنك قدرة الزبون على تسديد ما بذمته من ائتمان قصير الأجل، وعليه فإن زيادة النسبة عن 1/2 تعطي الحق لإدارة الائتمان في تجسيد حالة القبول لديها، في حين انخفاض النتيجة عنها سوف تمنح للزبون درجات ثقة أقل، ومن ثمّ فهو زبون يُحمّل إدارة الائتمان درجة مخاطر أكبر.

ب. مؤشّر نسبة التداول السريعة **Quick Ratio**: وهي تمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية أيضاً، وبموجب هذه النسبة يتم استبعاد الموجودات المتداولة بطيئة التحول إلى نقدية - وخاصة المخزون السلعي - وذلك في سبيل خلق حالة من الأمان لدى الدائنين والمقرضين من قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، وذلك لأن المخزون السلعي - غالباً ما - يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الموجودات المتداولة، فضلاً عن أنّه يمكن أن يكون هناك بعض العراقيل أثناء تصفيته بصورة سريعة إذا ما اضطرت الوحدة الاقتصادية إلى ذلك لأي سبب من الأسباب، ويُحسب مؤشّر نسبة التداول السريعة وفق العلاقة التالية:¹

الموجودات المتداولة - المخزون السلعي

مؤشّر نسبة التداول السريعة =

المطلوبات المتداولة

والمعيار الذي اعتمده المصارف كمؤشّر هو 1/1، وعند ارتفاع النسبة يزيد من الضمان لأن ذلك يمنحها تأكيداً على أن الزبون قادر على تسديد التزاماته الجارية.

أ. رأس المال العامل **Working Capital**:² رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يُطلق عليه "هامش أمان المؤسسة"، ويظهر مقدار ما تحتفظ به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها، والتي تكون قد هيأت لذلك أموالاً خاصة لتغطيتها.

¹سوزان سمير الذيب وآخرون، مرجع سابق، ص 138.

²عماد غفوري، مرجع سابق، ص 12.

رأس المال العامل الصافي هو حصة الأموال الخاصة التي لم يتم امتصاصها عن طريق تمويل الأصول الثابتة، والذي يكون جاهزاً لتمويل الاحتياجات المرتبطة والمتعلقة بدورة النشاط الاعتيادية، وبحسب رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة.}$$

ب. مؤشر سيولة الذمم المدينة: الذمم المدينة الناشئة عن المبيعات الآجلة تمثل موجودات سائلة فقط في حالة إمكانية تحصيلها في وقت استحقاقها، وعليه فإن سيولة هذه الذمم سوف تدعم موقف السيولة لدى الزبون، ويمكن تحديد سيولة الذمم المدينة وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{الذمم المدينة} * 360$$

$$= \text{مؤشر سيولة الذمم}$$

المبيعات الآجلة السنوية

وتعكس نتيجة هذه النسبة طول الفترة الزمنية التي تتحول فيها الذمم المدينة إلى نقدية من خلال التحصيل، وبصورة عامة كلما كانت فترة التحصيل أقل كلما دلّ ذلك على أداء أحسن للشركة لأن التمويل الذي تمنحه الشركة إلى الزبائن لترويج البيع يعود إلى الشركة بسرعة أكبر ليستعمل في تمويل إنتاج ومبيعات الشركة مرة أخرى، أما إذا كانت فترة التحصيل طويلة فإن ذلك يدل على أداء سيء من ناحيتي السيولة والربحية للشركة، فالتأخر في تسديد الحسابات المدينة وتراكمها يستنفذ مصادر التمويل-السيولة-في الشركة دون أن يحقق العائد المطلوب من توظيف هذه الأموال مقارنة إلى تكلفة هذه الأموال.

ج. مؤشر سيولة المخزون السلعي: ² من خلال تحديد وتحليل سيولة المخزون السلعي يتم التوصل إلى اختبار مدى قدرة المخزون السلعي في توليد النقد بعد أن تتم عملية البيع، وعن طريق هذا المؤشر تعزز إدارة الائتمان وجهة نظرها عن سيولة الزبون، وتُحدّد سيولة المخزون السلعي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المخزون السلعي} * 360$$

$$= \text{مؤشر سيولة المخزون السلعي}$$

تكلفة البضاعة المباعة

¹ سوزان سمير الذيب، مرجع سابق، ص 187.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 270.

ويشير الانخفاض في هذه النسبة إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون السلعي وزيادة قدرة الزبون في دعم السيولة أي زيادة النقد المتولد، وبذلك تزداد قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مالية مستحقة، وتعكس مدى فاعلية سياسة البيع لدى الزبون المحتمل وقدرته في توليد النقد.

2. **مجموعة مؤشرات الربحية Profitability Indicators:** يمكن الاستفادة من هذه المؤشرات في مجال مدى قدرة الزبون على تسديد فوائد القرض من الأرباح السنوية التي حققها، وكذلك في مجال قدرته على استثمار الأموال المقترضة، ومن مؤشرات الربحية ما يلي:

أ. **مؤشر هامش الربح التشغيلي Operating Profit Margin:**¹ يعكس هذا المؤشر مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات المتحققة، ولذلك كلما زادت نسبة الهامش لدى الزبون كلما زادت ربحيته، وتُحسب نسبة الهامش وفق العلاقة التالية:

صافي الربح

= مؤشر الهامش

صافي المبيعات

إن ارتفاع النسبة تعطي مؤشراً لإدارة الائتمان على أن الزبون قادر على تحقيق الأرباح، ويُدير عناصر التشغيل بكفاءة مما يضمن مصدراً دائماً للنقد ومن ثمّ إكفائيته في تسديد الائتمان.

ب. **مؤشر معدل العائد على الاستثمار:** تسمى نسبة مردودية الأموال الدائمة التي استثمرتها المؤسسة لمدة تتجاوز السنة، كما تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، ويُنتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير، وكلما زاد المعدل عن معايير المقارنة كلما زادت قدرة الزبون في الحصول على قروض من بنوك مختلفة، ويُحسب وفق العلاقة التالية:²

صافي ربح العمليات

= مؤشر معدل الاستثمار

الاستثمار

ويُقصد بصافي ربح العمليات صافي الربح قبل الفائدة والضريبة، أما الاستثمار فإنه يعني مقدار الموجودات التي استعملت فعلاً في إنتاج الربح التشغيلي.

¹ عماد غفوري، مرجع سابق، ص 12.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 212.

Long-

3. مجموعة مؤشرات التغطية (المديونية)

TermDebitPayingAbilityCoverageIndicators: تستعمل إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين أموال الملاك والقروض المقدّمة من الدائنين و التوازن بينهما، ومدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية القروض طويلة الأجل، فضلاً عن قدرة الزبون ضمن نشاطه على خدمة الائتمان وفوائده، وتستعمل مؤشرات المديونية للتعرف على مصادر التمويل التي يعتمدها الزبون لتمويل موجوداته المختلفة، ومن أهم هذه المؤشرات:

1

أ. **مؤشر القروض إلى مجموع الأصول Debit Ratio**: يشير هذا المؤشر إلى المدى الذي لجأ إليه الزبون في تمويل استثمارات التشغيل (الموجودات) من أموال غيره أي حدود مشاركة الدائنين في تمويل عمليات الزبون الداخلية، ويُحسب هذا المؤشر وفق العلاقة الآتية:

القروض

= القروض إلى مجموع الأصول

الموجودات

ب. **مؤشر القروض إلى حق الملكية Debit/ Equity Ratio**: يمثل هذا المؤشر حدّ الأمان الذي يجب أن تتمتع به إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، وإن ارتفاع هذا المؤشر عن معيار المقارنة يعني تزايد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب تناقص مساهمة الملاك (طالب الائتمان)، أي تناقص حدّ الضمان، لذلك يجعل إدارة الائتمان بالضرورة رفض الطلب أو تخفيض القرض، ويُحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

مجموع القروض

= القروض إلى حق الملكية

حق الملكية

ج. **مؤشر تغطية الفوائد Times Interest Earned**: وهو مؤشر يقيس مدى قدرة الزبون على تسديد الأعباء الثابتة ممثلة بالفوائد وتغطيتها وذلك من قدرته في تحقيق الأرباح، وإن هذا المؤشر يعكس المدى المسموح به لأرباح الزبون المحتمل بالانخفاض دون أن تتأثر قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مع الحفاظ على وضعه من ناحية السيولة، لذلك تهتم إدارة الائتمان في البنوك التجارية بهذا المؤشر، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

صافي الأرباح قبل الفوائد

= مؤشر تغطية الفوائد

الفوائد

4. مجموعة مؤشرات النشاط أو الكفاءة **Activity And Efficiency Ratios**: تهتم هذه المؤشرات بمدى نشاط الزبون وفاعلية أدائه في تحريك موارد التشغيل المختلفة من المخاطر، وتُعطي مؤشرًا أوليًا على مدى قدرة الزبون على استثمار الأموال المقترضة وإدارة مواردها الاقتصادية والمالية والبشرية وبيسر على إدارة الائتمان اتخاذ القرار بمنح الزبون الائتمان الأفضل، ومن أهم المؤشرات المستعملة في هذا المجال:

أ. **معدل دوران الذمم المدينة Account Receivable Turnover**: يعكس هذا المؤشر مدى ملائمة سياسة البيع بالآجل وسياسة التحصيل عند الزبون، فالسياسة غير المحكمة من قبله بشأن عملية البيع بالآجل يُضعف قدرته في تحصيل مستحقاته، ومن ثمّ يتعرض إلى احتمالات العسر المالي، وتحسب وفق العلاقة التالية:

المبيعات الآجلة (صافي المبيعات)

= معدل دوران الذمم المدينة

رصيد الذمم المدينة

ب. **معدل دوران المخزون السلعي**: يبين هذا المعدل مدى قدرة الزبون في تحويل ما يمتلكه من مخزون سلعي إلى سيولة نقدية بسهولة، ولذلك كلما زاد المعدل كلما قلت احتمالات العسر المالي، ويحسب وفق العلاقة التالية:¹

كلفة البضاعة المباعة

= معدل دوران المخزون السلعي

متوسط المخزون السلعي

وتتم استعمال متوسط المخزون السلعي وذلك لغرض الحصول على معدل يتسم بالموضوعية خوفاً من قيام الزبون بشراء كمية من المخزون في الأيام الأخيرة من العام موضوع التحليل مما يضلّل من المعدل الذي سيتم حسابه من قبل إدارة الائتمان.

ج. **معدل دوران الموجودات Total Assets Turnover**: تقيس كفاءة المؤسسة في استثمار وتوظيف مصادر الأموال في تحقيق المبيعات، والنسبة تُقاس بعدد المرات التي ساهمت فيها أصول المؤسسة في تحقيق

¹ عماد غفوري، مرجع سابق، ص 14.

المبيعات، ولذلك كلما زاد المعدل كلما ارتفع مستوى إنتاجية الاستثمار لدى الزبون ممّا يحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الزبون، ومن ثمّ تيسير عملية منح الائتمان وما يطلبه من أموال إضافية، ويُحسب المعدل وفق العلاقة التالية:¹

صافي المبيعات

= معدل دوران الموجودات

الموجودات

توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة.

¹ شتوف شعيب، مرجع سابق، ص 214.

خلاصة الفصل الثاني

تتعرض البنوك التجارية بمختلف أنواعها إلى مخاطر مختلفة تختلف باختلاف مصادرها من نظامية وغير نظامية، فالمخاطر النظامية يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل بعكس المخاطر غير النظامية والتي يمكن تجنبها أو إدارتها بشكل يسمح باستمرار نشاط البنك.

ورغم تنوع المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني، باعتبار الائتمان النشاط الأكثر عائداً للبنك.

إن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية لأن القضاء على المخاطر البنكية بصفة عامة والائتمانية بصفة خاصة مستحيل، حيث يظل الخطر قائماً في جميع نشاطات البنك وهذا ما يتطلب منه اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لمواجهة النتائج المحتملة عند حدوثها.

ومن هنا جاءت أهمية التحليل الائتماني للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمقترض وتحديد قدرته على الاقتراض واستخدام القرض، لذلك فهو يعتبر أداة هامة لتخفيض الخسائر التي يتحملها البنك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، والتي تشكل مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها وقد تؤدي إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في إعدام الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للمقترض المتعثر، فضلاً عما يسببه القرض المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وتقليل أرباحه وزيادة خسائره.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي
في المخاطر الائتمانية
بالبنوك التجارية
بولاية بسكرة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

تمهيد

بعد ما قمنا بعرض الجانب النظري للدراسة من خلال الفصلين النظريين، تناولنا فيهما الجوانب الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي والمخاطر الائتمانية، نود إسقاط المفاهيم النظرية في الجانب التطبيقي للإجابة على تساؤلاتنا باستخدام الاستبانة، حيث يهدف هذا الفصل إلى تحليل و مناقشة الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة من أجل التعرف على أثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية، ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل يتم مناقشة ذلك من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: المدخل الإجرائي للدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

المبحث الأول: المدخل الإجرائي للدراسة

قصد استيفاء الجزء التطبيقي من الدراسة تمّ الاعتماد على الاستبيان لما له من أهمية في الحصول على بيانات من الأفراد خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى معرفة آراء المتخصصين حول الموضوع.

المطلب الأول: أدوات جمع المعلومات

1. المصادر الثانوية: حيث اتجهت الطالبة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، لجأت الطالبة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة صُممت خصيصاً لهذا الغرض، ووُزعت على كافة العاملين في البنوك محل الدراسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR) ووكالة سيدي عقبة، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك التنمية المحلية (BDL)). ومن تمّ تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي (Statistical Package For Social Science)، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

وقد قُسمت الاستبانة إلى جزأين رئيسيين كما يلي:

الجزء الأول: حول المعلومات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

الجزء الثاني: يضم محورين:

المحور الأول: يتضمن 14 فقرة حول مدى استخدام التحليل المالي.

المحور الثاني: يتضمن 13 فقرة حول أثر التحليل المالي على قرار الائتمان.

المجموع الكلي: 27 فقرة، كما تمّ استخدام مقياس ليكارت الخماسي في جميع أسئلة الاستبانة، كما هو

موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

الجدول رقم(10): يمثل مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: أوما سيكران، طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية، تعريب: إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 284.

المطلب الثاني: الصدق والثبات

➤ صدق الأداة:

• صدق الاستبانة: تمّ التحقق من صدق الأداة من خلال عرض الاستمارة على مجموعة المحكمين من الجامعة، و طلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستمارة، و ذلك بحذف و تعديل و اقتراح فقرات جديدة و مناسبة الأداة لموضوع الدراسة، و بناءً على ملاحظاتهم وآرائهم تمّ تعديل أداة الدراسة. (انظر الملحق رقم05).

➤ ثبات الاستبانة:

من أجل استخدام معامل ثبات للأداة تمّ استخدام معامل كرونباخ ألفا من أجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة:

الجدول رقم(11): يمثل نتائج معامل ثبات ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	الثبات
استخدام التحليل المالي	14	0.871
أثر التحليل المالي على قرار الائتمان	13	0.844
الاستبانة ككل	27	0.885

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0.885 وهي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات، وكذلك فإن معاملات ألفا كرونباخ للمحورين مقبولة إحصائياً.

وبذلك تكون الطالبة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة والمتعلقة بأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية بسكرة، مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من: مدير عام، نائب المدير، محاسب، العاملين في البنوك التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ووكالة سيدي عقبة، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، والبالغ عددهم 36 مبحوثاً.

ونظراً لقلّة عددهم تمّ استخدام أسلوب المسح الشامل، كما تمّ توزيع الاستمارات على جميع أفراد الدراسة، وتمّ استعادة أغلب الاستمارات لتصبح الاستمارات الصالحة 36 استمارة.

المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغرض تحليل نتائج الدراسة التي جمعت من خلال الاستمارة، فقد استعملت الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرار والنسب: لمعرفة إجابات أفراد العينة وتحليلها.
- المتوسطات للحسابية لكل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان وكذا المحور.
- الانحرافات المعيارية لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.
- ألفا كرونباخ Cronbach Alfa لبيان مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.
- اختبار One Sample T- Test.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التحليل الإحصائي للبيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب دراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات التالية:

- الجنس.
- العمر.
- المسمى الوظيفي.
- التخصص العلمي.
- سنوات الخبرة.

أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

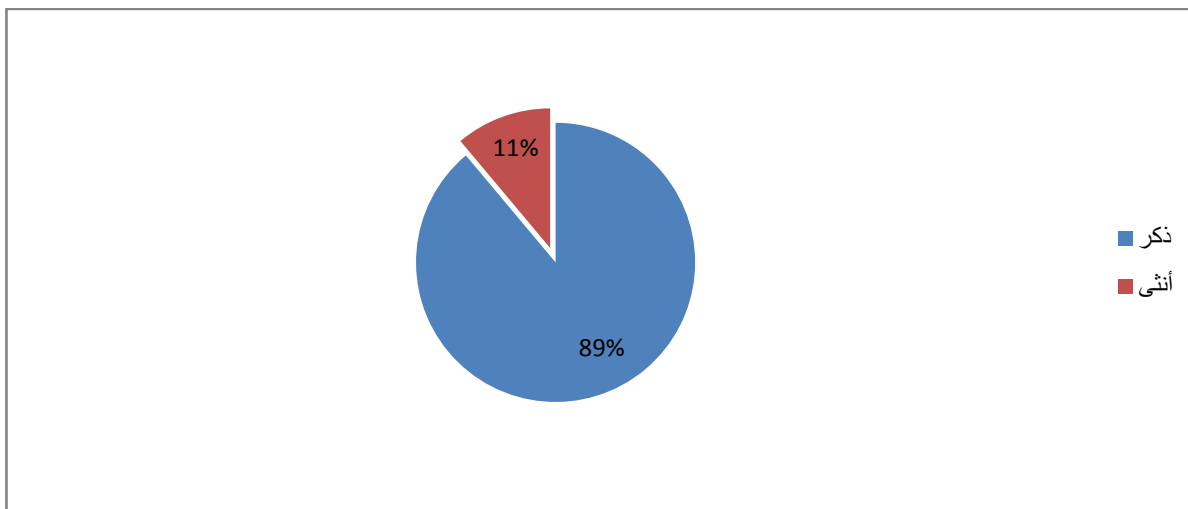
الجدول رقم (12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	العدد	%
الجنس	ذكر	88.89
	أنثى	11.11
المجموع	36	100

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

الشكل رقم (04): يمثل التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور و البالغ عددهم: 32 بنسبة 88.89% ، وهذا مؤشر على قلة مشاركة الإناث في التوظيف بالمؤسسات المبحوثة مقارنة بالذكور ، حيث بلغ عدد الإناث 04 بمعدل 11.11%.

ثانياً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

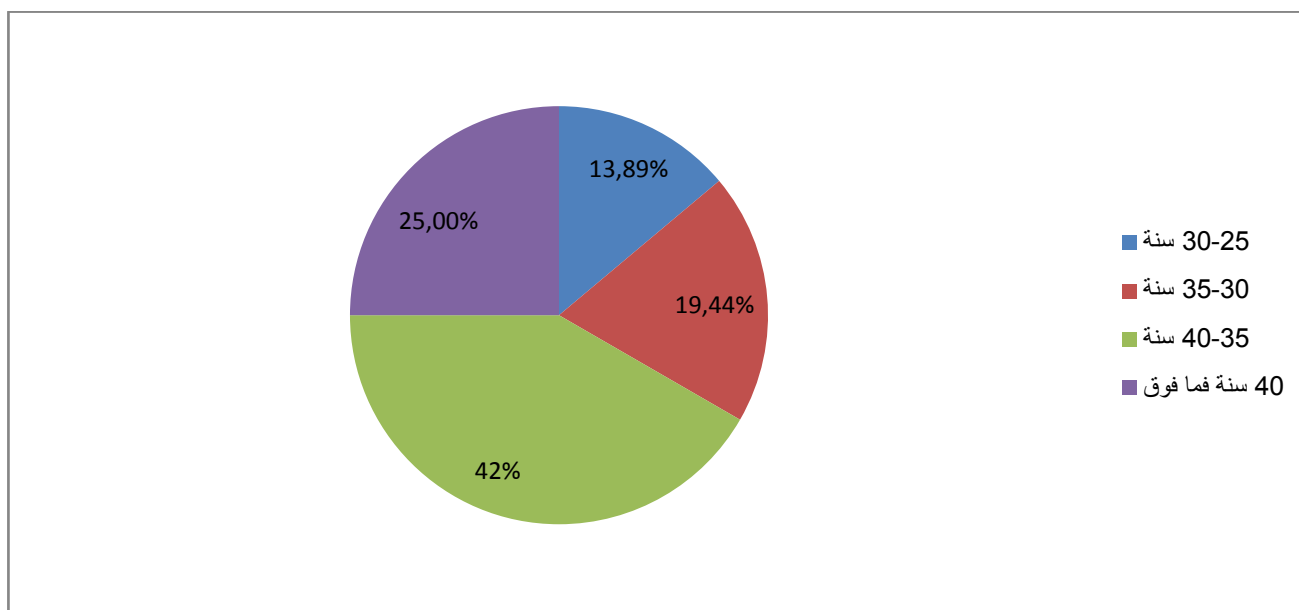
الجدول رقم (13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

المتغير	العدد	%
العمر	30-25	13.89
	35-30	19.44
	40-35	41.67
	40 فما فوق	25
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

الشكل رقم (05): يمثل التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 13.89% من أفراد العينة تراوحت أعمارهم بين 25 و 30 سنة، وأن ما نسبتهم 19.44% تراوحت أعمارهم بين 30 و 35 سنة، في حين أن ما نسبتهم 42% تراوحت أعمارهم بين 35 و 40 سنة، والباقي بلغت أعمارهم أكثر من 40 سنة بنسبة 25%.

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

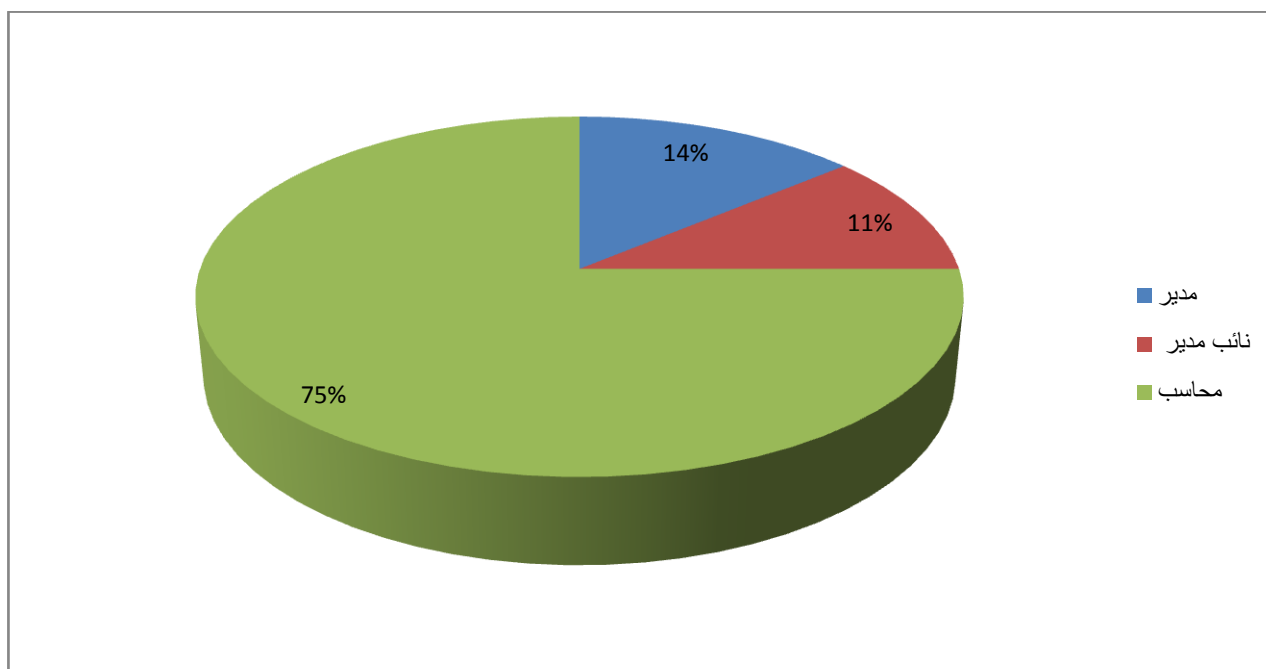
الجدول رقم (14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المتغير	العدد	النسبة
المسمى الوظيفي	مدير	13.89
	نائب مدير	11.11
	محاسب	75
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

الشكل رقم (06): يمثل التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب الفئة المستجوبة كانت من المحاسبين بنسبة بلغت 75%، تليها فئة نواب المدراء بنسبة 11.11%، ثم فئة المدراء بنسبة 13.89%، مما يعني أن الدراسة تشمل كل الفئات المبحوثة وأن عبء التحليل المالي يقع على عاتق المحاسبين.

رابعاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

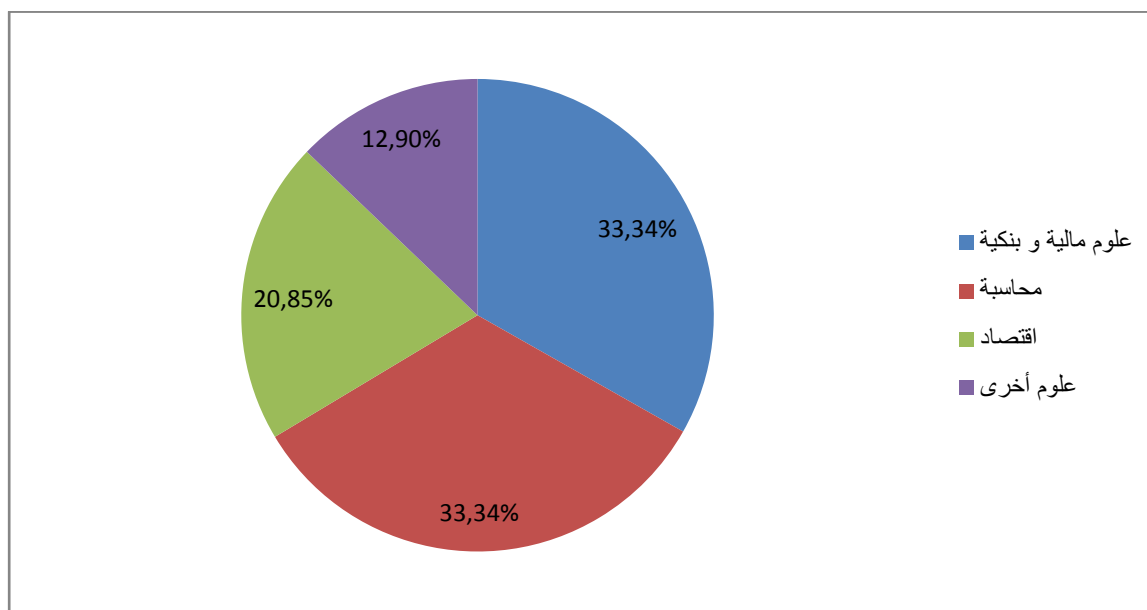
الجدول رقم (15): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

المتغير	العدد	النسبة
التخصص العلمي	علوم مالية و بنكية	33.34
	محاسبة	33.34
	اقتصاد	20.85
	علوم أخرى	12.9
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

الشكل رقم(07): يمثل التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة متخصصين في مجالات العلوم المالية و كذا المحاسبة، حيث يمثلون ما نسبته 33.34% لكل منهما، تليهم فئة المتخصصين في مجال الاقتصاد بنسبة 20.85%، ثم تليهم ما نسبته 12.90% متخصصين في مجالات أخرى كالعلوم القانونية و المالية الدولية، وهذا ما يدل على أن معظم الموظفين يحملون تخصصات علمية في مجال عملهم وهذا ما يؤكد على أن إدارات البنوك تركز بالدرجة الأولى عند تعيين الموظفين على أصحاب التخصصات المحاسبية والمالية والبنكية و ذلك لأداء وظائفهم بكفاءة عالية.

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

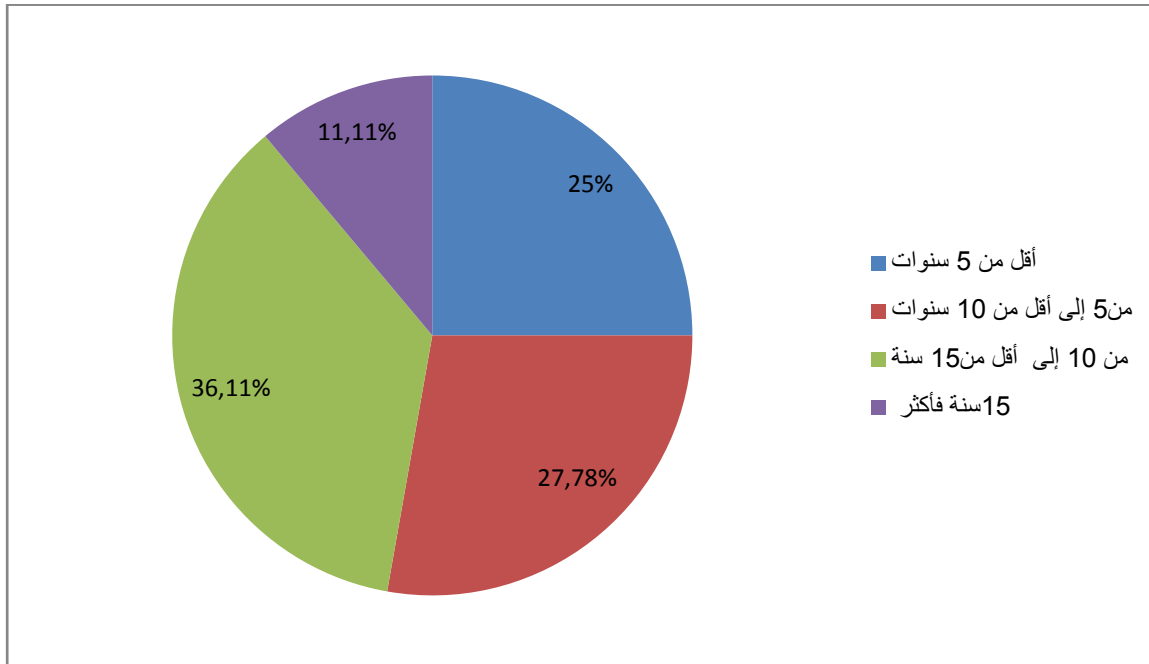
الجدول رقم(16): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المتغير	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	09
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	10
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	13
	15 سنة فأكثر	04
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

الشكل رقم(08): يمثل التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 36.11% سنوات خبرتهم تتراوح ما بين 10 و 15 سنة، تليها نسبة 27.78% والتي تمثل الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 05 و 10 سنوات، أما نسبة 25% فتعود لفئة الأفراد الذين لم تتجاوز سنوات خبرتهم الـ 05 سنوات، في حين تعود أقل نسبة للذين تفوق سنوات خبرتهم الـ 15 سنة بنسبة 11.11%.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة:

سوف نقوم بتحليل محاور الاستمارة بغية الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تمّ استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي و ذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستمارة المتعلقة بمحوري الدراسة (المحور الأول: استخدام التحليل المالي، المحور الثاني: أثر التحليل المالي في قرار الائتمان)، وقد تقرّر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة (من 1 إلى أقل من 2.33) دالا على مستوى "منخفض" من القبول، و(من 2.34 إلى أقل من 3.67) دالا على مستوى "متوسط"، و(من 3.68 إلى 5) دالا على مستوى "مرتفع".

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

• تحليل فقرات المحور الأول: استخدام التحليل المالي

الجدول رقم (17): تحليل فقرات المحور الأول (استخدام التحليل المالي)

ت	المحور الأول: استخدام التحليل المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
01	يستخدم البنك الأساليب الحديثة للتحليل المالي	03.75	0.45	مرتفع
02	تعتمد الكثير من القرارات على التحليل المالي	03.71	0.33	مرتفع
03	يتم استخدام نتائج التحليل المالي في وضع الخطط الحالية و المستقبلية	03.68	0.35	مرتفع
04	يتم الاعتماد على البيانات الموجودة في القوائم المالية الرئيسية فقط للحكم على عمل البنك	03.54	0.33	متوسط
05	يتم مقارنة نتائج التحليل المالي لأعمال البنك مع البنوك المماثلة	03.70	0.43	مرتفع
06	يتم استخدام النسب المالية و الإحصائية في تقييم الأداء المالي و الإداري للبنك	03.73	0.41	مرتفع
07	يتم عادة اتخاذ قرارات تتعلق بممارسات إدارية معينة اعتمادا على نتائج التحليل المالي المستخدم	03.69	0.45	مرتفع
08	يساهم استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أداء البنك بما توفره من معلومات	03.76	0.30	مرتفع
09	تؤثر أدوات التحليل المالي على القدرة التنبؤية للبنك	03.84	0.34	مرتفع
10	استخدام التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة	03.67	0.44	متوسط
11	اعتماد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة	03.74	0.37	مرتفع
12	استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة	03.79	0.26	مرتفع

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

مرتفع	0.25	03.77	تعطي إدارة البنك قدرا كبيرا من الاهتمام للتحليل المالي	13
متوسط	0.31	03.58	الاعتماد على التحليل المالي تعد من سياسة البنك الداخلية	14
مرتفع	0.36	3.71	المجموع العام للمحور الأول	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن درجة الموافقة على فقرات استخدام التحليل المالي متحقق بدرجة موافقة مرتفع، إذ بلغ المتوسط العام 3.71 وانحراف معياري 3.36، ويتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة، حيث تراوحت درجة الموافقة ما بين (3.54 و 3.84)، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة على جميع الفقرات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب استجابة عينة الدراسة.

جاءت الفقرة رقم (09) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 03.84 وانحراف معياري قدره 0.34، مما يدل على أن أدوات التحليل المالي تؤثر على القدرة التنبؤية للبنك.

تليها الفقرة رقم (12) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره: 3.79 وانحراف معياري قيمته: 0.26، مما يدل على أن استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.

ثم تليها الفقرة رقم (13) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره: 3.77 وانحراف معياري قيمته: 0.25، مما يدل على أن إدارة البنك تعطي قدرا كبيرا من الاهتمام للتحليل المالي.

بعد ذلك تأتي الفقرة رقم (08) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.76 وانحراف معياري قيمته: 0.30، مما يدل على أن أدوات التحليل المالي الحديثة تساهم في تطوير أداء البنك وذلك لما توفره من معلومات.

تليها الفقرة رقم (01) في المرتبة الخامسة حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.75 في حين انحرافها المعياري بلغ 0.45، مما يدل على أن البنك يستخدم الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

تليها الفقرة رقم (11) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.74 وانحراف معياري قيمته 0.37، مما يدل على أن اعتماد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

تليها الفقرة رقم (06) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.73 وانحراف معياري قيمته 0.41، مما يدل على أنه يتم استخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي للبنك.

ثم جاءت الفقرة رقم (02) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.71 وانحراف معياري بلغ 0.33، مما يدل على أن الكثير من القرارات تعتمد على التحليل المالي.

تليها الفقرة رقم (05) في المرتبة التاسعة، حيث قدر متوسطها الحسابي بـ 3.70 في حين أن انحرافها المعياري بلغ 0.43، مما يدل على أن نتائج التحليل المالي لأعمال البنك تتم مقارنتها مع البنوك المماثلة.

ثم تأتي الفقرة رقم (07) في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3.69 و انحراف معياري قيمته 0.45، مما يدل على أنه عادة ما يتم اتخاذ قرارات تتعلق بممارسات إدارية معينة اعتماداً على نتائج التحليل المالي المستخدم.

تليها الفقرة رقم (03) في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي قدره 3.68 وانحراف معياري قيمته 0.35، مما يدل على أنه يتم استخدام نتائج التحليل المالي في وضع الخطط الحالية والمستقبلية.

وجاءت الفقرة رقم (10) في المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي قدره 3.67 وانحراف معياري قدره 0.44، مما يدل على أن استخدام التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.

تليها الفقرة رقم (14) في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي قدره 3.58 وانحراف معياري قيمته 0.31، مما يدل على أن الاعتماد على التحليل المالي تُعد من سياسة البنك الداخلية.

واحتلت الفقرة رقم (04) المرتبة الرابعة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.54 وانحراف معياري بلغ 0.33، مما يدل على أنه لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة في القوائم المالية الرئيسية فقط للحكم على عمل البنك.

• تحليل فقرات المحور الثاني: أثر التحليل المالي على قرار الائتمان

الجدول رقم (18): تحليل فقرات المحور الثاني (أثر التحليل المالي على قرار الائتمان)

ت	المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
15	يزيد التحليل المالي من دقة القرارات الائتمانية	03.74	0.25	مرتفع

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

مرتفع	0.26	03.72	يؤثر التحليل المالي إيجابا على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني	16
متوسط	0.24	03.54	لا يعتمد البنك على النسب المالية في قراراته الائتمانية	17
مرتفع	0.31	03.79	تعتمد القرارات الائتمانية الربحية أكثر من غيرها	18
مرتفع	0.30	03.84	يساعد التحليل المالي البنك على تقييم التوازن المالي للبنك	19
مرتفع	0.36	03.80	يعتمد البنك على تقييم مقدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في قراره الائتماني	20
مرتفع	0.33	03.91	الربحية أكثر النسب تأثيرا على القرار الائتماني	21
مرتفع	0.35	03.85	يساعد التحليل المالي على تحليل مخاطر الائتمان	22
مرتفع	0.34	03.82	يساعد التحليل المالي على تحديد نسب التسهيلات الائتمانية المتاحة	23
مرتفع	0.31	03.71	يساعد التحليل المالي على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان	24
متوسط	0.23	03.57	تقوم إدارة الائتمان في البنك بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه	25
مرتفع	0.27	03.76	تجنب مخاطر التعثر من شأنه أن يساعد الإدارة في الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة	26
مرتفع	0.32	03.90	يُعد تحليل رأسمال الشركات طالبة الائتمان من أهم أسس منح الائتمان، فكلما تمتعت هذه الشركات برأسمال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية	27
مرتفع	0.30	03.75	المجموع العام للمحور الثاني	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن درجة الموافقة على عبارات أثر التحليل المالي على قرار الائتمان متحقق بدرجة موافقة مرتفع، إذ بلغ المتوسط العام (3.75) و بانحراف معياري 0.30، و يتضح أن هناك

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

تفاوتت في درجة الموافقة ما بين (3.54 و 3.91)، كما يتضح من الجدول تفاوتت في درجة موافقة عينة الدراسة على جميع العبارات بدرجة متوسطة و مرتفعة حسب استجابة عينة الدراسة.

جاءت الفقرة رقم(22) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.91 وانحراف معياري قيمته 0.33، مما يدل على أن التحليل المالي يساعد على تحليل مخاطر الائتمان.

وجاءت الفقرة رقم(21) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.90 وانحراف معياري قيمته 0.32، مما يدل على أن البنك يعتمد في قراره الائتماني على تقييم مقدرة العملاء على تسديد التزاماتهم.

تليها الفقرة رقم(16) في المرتبة الثالثة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.84 وانحرافها المعياري بلغ 0.30، مما يدل على أن التحليل المالي يؤثر إيجابا على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني.

ثم تليها الفقرة رقم(15) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.82 وانحراف معياري قدره 0.27، مما يدل على أن التحليل المالي يزيد من دقة القرارات الائتمانية.

تليها الفقرة رقم(25) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.80 وانحراف معياري قيمته 0.23، مما يدل على أن إدارة الائتمان بالبنك تقوم بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين وذلك لتجنب المخاطر الناجمة عنه.

وتأتي الفقرة رقم(26) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.79 وانحراف معياري قدره 0.31، مما يدل على أن تجنب مخاطر التعثر من شأنه أن يساعد الإدارة في الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة.

وتليها الفقرة رقم(21) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.76 وانحراف معياري قيمته 0.27، مما يدل على أن الربحية هي أكثر النسب تأثيرا على القرار الائتماني.

ثم تليها الفقرة رقم (18) في المرتبة الثامنة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.74 بانحراف معياري قدره 0.25، مما يدل على أن القرارات الائتمانية تعتمد الربحية أكثر من غيرها.

تليها الفقرة رقم(17) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 3.72 بانحراف معياري 0.26، مما يدل على أن البنك لا يعتمد على النسب المالية فقط في قراراته الائتمانية.

ثم تأتي الفقرة رقم(24) في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3.71 وانحراف معياري قيمته 0.31، مما يدل على أن التحليل المالي يساعد على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان.

تليها الفقرة رقم(19) في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي بلغ 3.67 وانحراف معياري قيمته 0.35، مما يدل على أن التحليل المالي يساعد على تقييم التوازن المالي للبنك.

تليها الفقرة رقم(23) في المرتبة الثانية عشر، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.57 بانحراف معياري قيمته 0.23، مما يدل على أن التحليل المالي يساعد على تحديد نسب التسهيلات الائتمانية المتاحة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

و أخيرا احتلت الفقرة (27) المرتبة الثالثة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.54 وانحراف معياري قيمته 0.24، مما يدل على أن تحليل رأسمال الشركات طالبة الائتمان من أهم أسس منح الائتمان، فكلما تمتعت الشركات برأسمال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

الجدول رقم(19):نتائج اختبار الفرضيات.

مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	الفرضيات
0.000	4.80	1.690	الفرضية الأولى
0.000	5.068	1.690	الفرضية الثانية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه والذي يمثل نتائج اختبار الفرضيات أن قيمة T المحسوبة (4.80، 5.068) أكبر من قيمة T الجدولية (1.690) و كذلك مستوى دلالة أقل من 0.05 مما يعني أنه:

- تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي لترشيد القرار الائتماني.
- تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي لتقليل المخاطر الائتمانية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل وبعد إتمام الدراسة الميدانية لأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بولاية بسكرة توصلنا إلى مجموعة من النتائج فيما يتعلق بأهمية استخدام أدوات التحليل المالي لغرض تجنب المخاطر الائتمانية والتقليل من آثارها وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة، مما يؤثر بشكل إيجابي على نشاط البنك.

الختامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا معالجة إشكالية الموضوع التي تدور حول مدى تأثير استخدام التحليل المالي في المخاطر الائتمانية، حيث أجريت دراسة استنبائية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية بسكرة.

وبعد استعراض مختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التي تضمنتها مختلف فصول البحث تمّ

التوصل إلى النتائج التالية:

- تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي لترشيد القرار الائتماني.
 - تستخدم البنوك المبحوثة أدوات التحليل المالي لتقليل المخاطر الائتمانية.
 - التحليل المالي يزيد من دقة القرارات الائتمانية.
 - أدوات التحليل المالي تؤثر في القدرة التنبؤية للبنك.
 - وجود علاقة طردية بين تحليل رأسمال الشركات طالبة الائتمان وبين القرار الائتماني، فكلما تمتعت هذه الشركات برأسمال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية ممّا يؤثر إيجابا على القرار الائتماني.
 - السياسات الائتمانية المطبقة في البنوك تُلزم الموظفين بإجراء عملية التحليل المالي للاستعانة به في ترشيد قراراتها الائتمانية.
 - استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.
 - البنوك تعتمد على الضمانات العينية والمالية كأداة حماية وتحوط ضد تعثرات وخسائر القروض.
 - عند تطبيق أدوات التحليل المالي تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر الائتمان، حيث يتمكّن البنك من التنبؤ بها قبل حدوثها.
 - بفضل أدوات التحليل المالي يتمكّن البنك من التوسع في منح الائتمان دون حدوث مخاطر كبيرة.
 - من خلال استقراء آراء موظفي الائتمان، تبين أنه من بين الصعوبات التي يمكن أن يواجهها لتطبيق أدوات التحليل المالي ما يلي:
- عدم تلقي دورات تدريبية فيما يتعلق بتطبيق أدوات التحليل المالي تشكل عائقا أمام تطبيق هذه الأدوات لغرض تجنب مخاطر الائتمان و الحدّ منها.
- عدم تلقي معلومات كافية عن المركز المالي للعميل ممّا يعيق القيام بعملية التحليل المالي.
- مشكل عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدّمة للبنك ممّا لا يساعد على القيام بتحليل مالي جيّد ودقيق.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة نوصي بما يلي:

- ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان على استخدام أدوات التحليل المالي بكفاءة عبر التدريب و التأهيل المستمر.
- ضرورة زيادة اهتمام محلي الائتمان بكافة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي والتي من شأنها ترشيد القرارات الائتمانية، وعدم التركيز على نسبة دون أخرى.
- ضرورة قيام البنوك بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وتشجيع موظفيها لتلقي هذه الدورات.
- ضرورة متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي والاستفادة من خبرات الدول والبنوك السابقة في هذا المجال.
- التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني وعدم الاعتماد بشكل كلي على الضمانات والزيارة الميدانية لمشروع المقترض.
- ضرورة أن تكون المعلومات المطلوبة من المقترضين مدققة لتزويد من موثوقية محلي الائتمان في تلك القوائم المالية وتُشجع على إجراء تحليل مالي جيد ودقيق.
- ضرورة قيام البنوك باستخدام النسب المالية والإحصائية في تقييم الأداء المالي للبنك لكي يحدد البنك قدرته على منح الائتمان.

آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة إشكالية أثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية، وقد حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة باستخدام استبانة خُصصت لهذا الغرض، إضافة إلى مجموعة من الأدوات المساعدة في تشخيص المشكل، كما أن الدراسة الاستبائية اقتصرت على البحث في استخدام أدوات التحليل المالي وأثر ذلك في المخاطر الائتمانية والاعتماد على هذه الأدوات في تجنب هذه المخاطر والتقليل منها، ويبقى مجال البحث مفتوحاً لدراسات أعمق وأدق لإثراء المعارف، ومن بين النقاط التي نراها جديرة بأن تكون آفاق بحث جديدة ما يلي:

- دور شفافية القوائم المالية في دقة القرار الائتماني.
- أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة الأداء المالي.
- أثر مخاطر عدم السداد في على قدرة البنوك في التمويل.
- أثر إدارة المخاطر الائتمانية على أداء البنوك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
2. إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008.
3. أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
4. حسين سمير عشيح، إشراف ظاهر الكبيسي ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
5. حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة:منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات ، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1992.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2010.
7. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.
8. خالد أمين وآخرون، دورة في التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرار الائتماني ،سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع جمعية المصرفيين الفلسطينيين، غزة، فلسطين، 1998.
9. خالد وهيب، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
10. خلدون إبراهيم شريفلت، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
11. دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
12. رشاد نعمان، شايع العمري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
13. رضوان وليد العمار، الإدارة المالية مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، دار المجاهد للنشر، عمان، الأردن، 1997.
14. رمضان زياد، جودة محفوظ، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، الأردن، 2006.
15. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط 4، عمان، الأردن، 1998.
16. زياد رمضان، جودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
17. سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.

18. شعبان فرج، محاضرات في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2013.
19. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني-القطاع المصرفي وغسيل الأموال ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003.
20. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، بيروت، 1998.
21. طارق طه، إدارة البنوك والنظم المعلوماتية المصرفية، الأرتية، مصر، 2000.
22. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
23. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
24. طلال الججاوي، ريان نعم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية ، جبهة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
25. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
26. عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
27. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي(أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
28. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة- عملياتها و إدارتها-، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2008.
29. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2002.
30. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
31. عبد المعطي رضا الرشيد، محمد أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
32. عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنك، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001.
33. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي ، اتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
34. علي شاهين و آخرون، دورة في إدارة الائتمان والديون المتعثرة ، معهد فلسطين للدراسات المالية، فلسطين، 1998.
35. علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
36. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 3، 2010.

37. فهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي، بدون ذكر دار النشر، رام الله، فلسطين، 2008.
38. كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
39. محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع، الكويت، 1986.
40. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات و أسواق مالية-، دار المريخ للنشر، ط 2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
41. محمد داوود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان و مخاطره، دار الفكر، الأردن، 2013.
42. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
43. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية-، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
44. مروان النحلة، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر بلد النشر، 2010.
45. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
46. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ج 2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006.
47. مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
48. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، ط 3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.
49. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية -مدخل تحليلي معاصر -، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1997.
50. منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء" مدخل حوكمة الشركات" ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
51. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، الأردن، 2005.
52. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
53. لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
54. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - تحليل مالي -، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.

55. فريد النجار، القوائم المالية والتحليل المالي، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 2002.
56. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة تطبيقية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
57. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
58. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
59. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
60. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
61. يوسف حجي الطائي وآخرون، إدارة التأمين والخطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- II. المذكرات و الأطروحات الجامعية:**
1. آسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
2. بن رحمون سليم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
3. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012.
4. حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
5. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2009.
6. ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011، أطروحة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، الجزائر، 2012/2013.

7. سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلّمة، سطيف ، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
8. عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية ، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
9. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثّر - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
10. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة -، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.
11. محمد عبد الحميد محمود، تطبيق أساليب النسب المالية في المصارف السودانية، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2001.
12. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية" بازل 2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بفلسطين، رسالة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
- III. المجلات:
1. ابراهيم محمد الجزائري، نادية شاعر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، (دراسة نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005 - 2007 المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.
2. تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي ، دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة مراكوك، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 8، العدد 26، 2012.
3. عبد العزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيدها عمليات الإقراض المصرفي ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.

4. عبد الواحد سعيد عمرن، أثر إدارة مخاطر (السيولة، الائتمان، رأس المال) على درجة الأمان المصرفي، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني خلال الفترة 2004-2010، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، العدد 30، 2015.

5. عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، الكلية التقنية في السليمانية، المجلد 3، العدد 2، 2013.

6. لطيف زيود وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي رقم 30، حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 2، 2006.

7. النجار عماد غفوري، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان دراسة حالة شركة وطن الخير المقاولات العامة المحدودة للمدة 2010-2012 المالية، مجلة المثني، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس، العدد 2، 2015.

IV. الملتقيات والمؤتمرات:

1. أوسرير منير، سجير محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، بحث مقدّم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية LAS/ IFRS، جامعة محمد سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 13-15 أكتوبر، 2009.

2. حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدّمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 6 و7 جوان 2005.

3. حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تحت شعار آفاق الصيرفة الإسلامية، سوريا، 2006.

4. عزه الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية LAS/ IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 13-15 أكتوبر، 2009.

5. مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدها، قياسها، إدارتها والحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أبريل 2007.

V. القوانين والأوامر:

1. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Elie Cohen, **Analyse Financière**, Ed Economica,6ème édition ,Paris, France, 2006.
2. Emmett J.Vaughan, **Risk Management**,(John,Wiley & Sons Inc), USA,1997.
3. Gerhard Schroeck, **Risk Management And Value Creation In Financial Institutions**, John wiley & Sons,Canada, 2002.
4. Goozman John Downes & Jordan Elliott, **Dictionary of finance and Investment terms**, (Barra Inc,USA), 1995.
5. Joel Bessis, **Risk Management in Banking**, John Wiley & Sons Ltd,1998.

الملاحق

الأصل	ملاحظة	إجمالي ن	اهتلاك رصيد ن	صافي ن	صافي ن-1
أصول غير جارية (غير متداولة) فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي تثبيتات غير مادية تثبيتات مادية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول غير جارية : مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى استخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في 25 مارس 2009، ص 28.

ملحق (2): نموذج ميزانية الخصوم للسنة المالية للفترة.....

ن-1	ن	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم اصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات-احتياطيات مدمجة(1) فوارق اعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية(نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد حصة شركة مدمجة (1) حصة ذوى الأقلية (1)
			المجموع(1)
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية: موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، قانون 11/07، من ضمن نظام محاسبي مالي صادر في 25 مارس 2009، ص 29.

ملحق رقم(3): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الانتاج الثابت اعلانات الاستغلال
			1-انتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2-استهلاك السنة المالية
			3-قيمة الاستغلال المضافة (2-1)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4-الفائض الجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات
			5-النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6-النتيجة المالية
			7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، قانون 11/07،متضمن نظام محاسبي مالي صادر في 25مارس 2009،ص30.

ملحق رقم(4):جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

البيان	الملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال كلفت المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير عادية المتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(1)لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19،قانون 11/07،متضمن نظام محاسبي المالي صادر في 25مارس2009،ص31.

الملحق رقم (05): قائمة المحكمين

الأستاذ	قسم	جامعة
دردوري لحسن	العلوم الاقتصادية	بسكرة
عقون فتيحة	العلوم الاقتصادية	بسكرة
زعرور نعيمة	العلوم التجارية	بسكرة
بن عيشي عمار	العلوم التجارية	بسكرة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر. بسكرة .

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير.

السنة: ثانية ماستر
التخصص: نقود ومالية

أخي الفاضل... أختي الفاضلة..،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
تجري الطالبة دراسة علمية تحت عنوان:

"أثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية"

أرجوا أن تتفضلوا باستيفاء هذه الاستمارة بالإجابة عن الأسئلة المطروحة عليكم، ونحن على ثقة تامة من أن إجاباتكم سنتصف بالدقة والموضوعية والاهتمام بالشكل الذي يؤدي إلى التوصل إلى نتائج تخدم الهدف الأساسي من هذه الدراسة. علما بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم

الطالبة:

وشن رزيقة

القسم الأول: البيانات الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة:
نرجو منكم وضع علامة (X) أمام العبارة الصحيحة.

1. الجنس:

ذكر

أنثى

2. العمر:

25- 30 سنة

30- 35 سنة

35-40 سنة

40 سنة فما فوق

3. المسمى الوظيفي:

- مدير
 نائب مدير
 موظف ائتمان

4. التخصص العلمي:

- علوم مالية وبنكية
 علوم محاسبية
 اقتصاد
 علوم أخرى

5. سنوات الخبرة:

- أقل من 5 سنوات
 من 5 إلى أقل من 10 سنوات
 من 10 إلى أقل من 15 سنة
 15 سنة فأكثر

القسم الثاني: محاور الدراسة:

نرجو منكم وضع علامة (X) أمام كل عبارة وفق ما ترونه مناسباً بين الخيارات المتاحة.

المحور الأول: استخدام التحليل المالي.

المحور الأول: استخدام التحليل المالي					
موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	
					1 - يستخدم البنك الأساليب الحديثة للتحليل المالي.
					2 - تعتمد الكثير من القرارات على التحليل المالي.
					3 - يتم استخدام نتائج التحليل المالي في وضع الخطط الحالية والمستقبلية.

					4 - لا يتم الاعتماد على البيانات الموجودة في القوائم المالية الرئيسية فقط للحكم على عمل البنك.
					5 - يتم مقارنة نتائج التحليل المالي لأعمال البنك مع البنوك المماثلة.
					6 - يتم استخدام النسب المالية و الإحصائية في تقييم الأداء المالي و الإداري للبنك.
					7 - يتم عادة اتخاذ قرارات تتعلق بممارسات إدارية معينة اعتمادًا على نتائج التحليل المالي المستخدم.
					8 - يساهم استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أداء البنك بما توفره من معلومات.
					9 - تؤثر أدوات التحليل المالي على القدرة التنبؤية للبنك.
					10 - استخدام التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة
					11 - اعتماد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.
					12 - استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية يزيد من الثقة في القوائم المالية للشركات المقترضة.
					13 - تعطي إدارة البنك قدرًا كبيرًا من الاهتمام للتحليل المالي.
					14 - الاعتماد على التحليل المالي يُعدّ من سياسة البنك الداخلية.

المحور الثاني: أثر التحليل المالي على قرار الائتمان:

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المحور الثاني: أثر التحليل المالي على قرار الائتمان.
					1 - يزيد التحليل المالي من دقة القرارات الائتمانية.
					2 - يؤثر التحليل المالي إيجابًا على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني.
					3 - يعتمد البنك على بعض النسب المالية في قراراته الائتمانية.
					4 - تعتمد القرارات الائتمانية الربحية أكثر من غيرها.

					5 - يساعد التحليل المالي للبنك على تقييم التوازن المالي للبنك.
					6 - يعتمد البنك على تقييم مقدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في قراره الائتماني.
					7 - الربحية أكثر النسب تأثيرا على القرار الائتماني.
					8 - يساعد التحليل المالي على تحليل مخاطر الائتمان.
					9 - يساعد التحليل المالي على تحديد نسب التسهيلات الائتمانية المتاحة.
					10 - يساعد التحليل المالي على اختيار أساليب محدّدة لمنح الائتمان.
					11 - تقوم إدارة الائتمان في البنك بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه.
					12 - تجنب مخاطر التعثر من شأنه أن يساعد الإدارة في الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة.
					13 - يعد تحليل رأسمال الشركات طالبة الائتمان من أهم أسس منح الائتمان، فكلما تمتعت هذه الشركات برأسمال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية.